هل من إصلاح إداري في سورية؟

■ ناقشت جمعية العلوم الاقتصادية يوم الثلاثاء ٢٠١٨/٧/٢٤ ورقة عمل بعنوان (الإصلاح الإداري في سورية بين الواقع والطموح) قدمتها الدكتورة ديالا الحاج عارف، بحضور عدد من الباحثين وخبراء الاقتصاد. وقد أكدت أن عملية الإصلاح الإداري ليست (فزعة) آنية يجري اللجوء إليها عند اللزوم، بل هي جهد مستمر يؤدي في النهاية إلى تحسين أوضاع الإدارة العامة والخاصة.

تفاصيل ص ٤

مصالح اقتصادية وراء جرائم الاتجار بالبشر

الاتجار بالبشر يعني جميع الممارسات اللاإنسانية من قبل البشر تجاه بعضهم، والتي اتخذت في سالف الزمان تسميات تناسبت ولغة عصرها (الرق، العبودية، القنانة، السخرة، النخاسة، الجواري). تسميات يتجلى في حروفها كل معاني الإذلال والمهانة. وقد عرفت غالبية المجتمعات القديمة نوعاً أو أكثر من هذه الأنواع (الرومان، اليونان، العرب، الفراعنة.. الخ).

تفاصيل ص٦

الخيارات الوطنية كأولوية لليسار في ظروف العدوان ص٣

الكتاب.. المصدر الأساس للمعرفة ص٥

النور

أسبوعية ـ سياسية ـ ثقافية
يصدرها الحزب الشيوعي السوري الموحد
www.alnnour.com

هيئة وزارية جديدة لتنسيق عودة المهجرين السوريين في الخارج

■ وافق مجلس الوزراء على إحداث (هيئة تنسيق لعودة المهجرين في الخارج) إلى مدنهم وقراهم التي هُجِّروا منها بفعل الإرهاب. وخلال جلسته الأسبوعية التي خصص حيزاً كبيراً منها لهذا الملف، ناقش مجلس الوزراء برئاسة المهندس عماد خميس مسألة عودة المهجرين، وأهمية التواصل مع الدول الصديقة لتقديم التسهيلات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بعودتهم وتمكينهم من استعادة حياتهم الطبيعية.

تهنئة واحتجاب

■ أسرة (النور) تهنئ قرّاءها الكرام بمناسبة عيد الأضحى المبارك، وبهذه المناسبة تحتجب عن الصدور في عددها الورقي القادم بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٢، وتعود إلى الصدور بعد العطلة بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٩.
وكل عام وأنتم والوطن بألف خير!

السنة الثامنة عشرة ـ العدد ٨٢٥ ـ الأربعاء ٨ آب ٢٠١٨ | ٨ صفحات | ٢٥ ليرة سورية | ANNOUR - Wednesday 8 August 2018 - No. 825

القنيطرة خالية من الإرهاب

الأمريكيون يناورون.. وجهد روسي ودولي لعودة اللاجئين

■ تابع الجيش السوري مطاردته لبقايا الإرهابيين في حوض اليرموك، وسيطر على معاقلهم في القنيطرة، وارتفع العلم السوري، بعد أن طهر جميع المناطق التي كانوا يسيطرون عليها، في الوقت الذي يحضّر فيه جيش الوطن لملاحقة فلول الدواعش في البادية، والتحقت العديد من المناطق في الجنوب السوري بالمصالحات الوطنية. ورغم عدم التصريح علناً بأيّ تغيير طارئ في الشراكة الأمريكية التركية، في مسألتي منبج وعفرين، لكن تحركات الجيش التركي وإقامته للعديد من المنشآت، ولجوئه إلى إجراء تغييرات ديموغرافية في عفرين، وتكثيف وجوده في منبج، يؤشّر إلى تباين في مواقف الطرفين، خاصة بعد لقاء هلسنكي بين ترامب وبوتين، في حين رفع سكان منبج الأعلام السورية، وطالب مجلس المدينة بعودة منبج إلى السيادة السورية.

وعلى الصعيد السياسي تتوالى ردود الفعل الإيجابية على الاجتماع الذي عقد في دمشق بين ممثلي الحكومة السورية ومجلس سورية الديمقراطية الذي يمثل العديد من التنظيمات الكردية، خاصة بعد أن تبين للجميع أن الحوار المفتوح والإيجابي هو السبيل الآمن لحل جميع التباينات في مواقف السوريين عرباً وأكراداً، وهذا ما أكّده حزبنا الشيوعي السوري الموحد منذ بدء الأزمة السورية، وأكّده غيرنا.

أما على الصعيد الدولي، فقد تطابقت آراء المشاركين في لقاء (أستانا) العاشر، بأن تقدماً طفيفاً قد طبع لقاءاته، وخاصة في الشؤون المتعلقة بمتابعة التصدي للإرهابيين، وتسهيل عودة اللاجئين، ومشاكل المخطوفين والمعتقلين، في الوقت الذي ركز فيه ممثلو الدول الضامنة والمبعوث الدولي ديمستورا على استئناف

● التتمة ص٧

بلاغ صادر عن اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري الموحد:

المرحلة المقبلة استكمال تحرير المناطق وإعادة إعمارها لتسهيل عودة المهجرين

■ عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري الموحد اجتماعاً دورياً لها يومي ٢٦-٢٧/٧/٢٠١٨ برئاسة الرفيق نبيه جلاحج (رئيس اللجنة وهيئة الرئاسة)، وبحضور الرفيق حنين نمر(الأمين العام للحزب) والرفيق عبد الله أحمد (رئيس لجنة الرقابة والتفتيش) وأعضاء اللجنة.

وقد افتتح الاجتماع بالوقوف حداداً على ضحايا المجزرة الوحشية التي ارتكبتها بقايا الإرهاب الداعشي في محافظة السويداء، وكذلك إجلالاً وإكباراً لشهداء الحزب والوطن.

وبعد إجراء التفقد وإقرار شرعية الاجتماع، تمت الموافقة على جدول الأعمال.

وقدّم الرفيق حنين نمر (الأمين العام للحزب) في الاجتماع تقريراً باسم المكتب السياسي حول آخر المستجدات السياسية الداخلية والإقليمية والدولية.

واستخلص التقرير أن المرحلة المقبلة تطرح الكثير من المهام، وفي مقدمتها استكمال تحرير المناطق التي لا تزال محتلة من القوى المعادية الأمريكية والتركية في شمال وشرق البلاد. وكذلك تحقيق الأمان في المناطق المحررة وإعادة إعمارها لتسهيل عودة المهجرين إليها، كما قدم الرفيق فؤاد اللحام (عضو المكتب السياسي) تقريراً عن المستجدات في الوضع الاقتصادي والاجتماعي توصل إلى عددٍ من المهام.

تفاصيل كاملة (ص٢ و ٣)

إدانات واسعة لمحاولة اغتيال مادورو

■ اتهم رئيس بوليفيا (إيفو مورالييس) الولايات المتحدة و(أعوانها)، بالوقوف وراء محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو يوم السبت ٢٠١٨/٨/٤.

وكتب مورالييس على (تويتر): (ندين بشدة هذا العدوان الجديد والهجوم الجبان على الرئيس نيكولاس مادورو والشعب البوليفاري).

وتابع: (بعد فشل محاولاتهم للإطاحة بمادورو بالوسائل الديمقراطية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، ها هي ذي الإمبريالية الأمريكية وأعوانها تعتدي على حياته)، معتبراً أن محاولة اغتيال الزعيم الفنزويلي تعد بمثابة جريمة ضد الإنسانية.

وسورية تدين..

دانت سورية بأشد العبارات محاولة اغتيال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو. وقال مصدر رسمي في وزارة الخارجية والمغتربين في تصريح لـ (سانا): إن (الجمهورية العربية السورية تدين بأشد العبارات محاولة الاغتيال التي استهدفت الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو والتي تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد). وأضاف المصدر: (إن الجمهورية العربية السورية إذ تعرب عن تضامنها مع فنزويلا الصديقة وقيادتها، فإنها تجدد الدعوة إلى احترام سيادة البلاد وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وهي واثقة بقدرة الحكومة الفنزويلية على معالجة القضايا الداخلية في إطار مؤسسات الدولة واحترام الدستور).

● التتمة ص٧

الحكومة تحركت والمواطن يترقب

■ ليست المرة الأولى التي تتصدى فيها الحكومات خلال العقدين الأخيرين لمعضلة الفساد، وتجاربنا مع نتائج هذا التصدي لا تستدعي التفاؤل، بل تحول الأمر لدى غالبية المواطنين السوريين في الماضي إلى (نكتة) سخيفة بعد أن استشرى الفساد أكثر فأكثر.

نحن نترقب اليوم، بعد أزمة عاصفة، ومحاولات غزو إرهابي فاشي، تسبّبا بمآس للبشر والشجر والحجر، وبعد أن تحول الفساد وتجاهل القوانين إلى مشكلة عويصة تمارس تأثيرها السلبي على كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وهو يحبط أي جهد مخلص يسعى إلى التنمية والتطوير وإعلاء القيمة الوطنية والإنسانية. نحن نترقب (دهليز) هذه الحملة الجديدة وخطواتها الأولى.. جدّيتها، رغم تجاربنا السابقة، لأننا محكومون بالتفاؤل في مرحلة لا ينفع فيها اليأس.

جدية الحكومة لم تظهر في العديد من المسائل التي تعهدت بها في بيانها الوزاري، وفي إجراءاتها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية، فهل تظهر هذه الجدية اليوم في معالجة معضلة تعد الأخطر على مستقبل السوريين السياسي والاقتصادي والاجتماعي؟

نأمل ذلك، ونقف رهن إشارة الحكومة للمساعدة في نجاح هذه الحملة، جنباً إلى جنب مع جميع القوى الوطنية والناس الشرفاء.

معاً من أجل جعل هذه الحملة سياسة عليا لا رجعة عنها!

انتخابات الإدارة المحلية.. الأفعال تعيد الثقة

■ مع كل موسم انتخابي يتكرر السؤال نفسه: هل سنكون أمام سيناريو انتخابي مشابه لما حدث في الانتخابات السابقة؟ وهل قوائم الفائزين معدّة مسبقاً؟

ثمة تفاؤل يشوبه الغموض حتى هذه اللحظة بأن تكون الانتخابات هذه المرّة مختلفة عما قبلها، لجهة الترشّح والاقتراع الديمقراطي. هناك بعض المؤشرات التي توحي ببعض التغيير، إذ يؤكد بعض المسؤولين أن الترشح والانتخاب سيكونان وفق القانون ٥ للعام ٢٠١٤، أي أن باب الترشح مفتوح لكل المواطنين، وأن عملية الانتخاب هي عملية قضائية

● التتمة ص٧

لافروف: السوريون وحدهم من يقرر مستقبل بلدهم

إيران: يمكننا الحد من وجودنا الاستشاري في سورية أو إنهائه حال استقرارها

■ جدّد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، التأكيد أن السوريين وحدهم من يقرر مستقبل بلدهم، الأمر الذي أكّده قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤.

وأوضح لافروف خلال مؤتمر صحفي في ختام اجتماع روسيا –آسيان في سنغافورة يوم السبت، أن (روسيا تعتبر محاولات بعض اللاعبين الخارجيين تقرير مصير سورية بالنيابة عن السوريين أمراً غير بناء وغير مُجد)، لافتاً إلى أن القرار ٢٢٥٤ ينص على وحدة سورية واستقلالها، وأن السوريين وحدهم من يقرر مستقبل بلدهم.

وشدد لافروف على ضرورة القضاء على الإرهابيين في إدلب، بالتزامن مع حلّ مسألة عودة المهجّرين السوريين إلى بلدهم، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة (تتعامل بتحفّظ) فيما يتعلق بعودة هؤلاء المهجرين.

وكان لافروف أعلن في كلمة له خلال افتتاح الاجتماع أن بلاده مستعدة لزيادة التعاون مع دول جنوب شرق آسيا في محاربة الإرهاب، موضحاً أن أجندة الموضوعات التجارية والاقتصادية لـ روسيا–آسيان تتمثل بوضع مبادرات ومشروعات، في مجالات الطاقة والزراعة والصحة والأعمال التجارية والبيئة.

من جهة ثانية صرّح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي، بأن إيران يمكن أن تخفض أو تنهي وجودها الاستشاري في سورية، في حال شعرت باستقرار نسبي هناك وأنهت مهمة القضاء على الإرهاب.

وقال قاسمي رداً على سؤال بشأن دعوات روسيا وأمريكا وإسرائيل لإخراج القوات الإيرانية من سورية: (وجودنا في سورية استشاري وبطلب من الحكومة السورية، وسنبقى هناك مادامت الحكومة السورية تطلب منا ذلك). وأضاف: (وجودنا في سورية لم يكن بطلب من دولة ثالثة كي نخرج بطلب من تلك الدولة، نحن قادرون على تحديد مصالحنا الوطنية بشكل جيد ونتخذ خطواتنا بناء على تلك المصالح، تماماً كروسيا التي تتبع مصالحها القومية في العالم). وتابع: (لدينا أهداف مشتركة مع روسيا، كالتعاون في محاربة الإرهاب، ولروسيا كذلك في سورية قوات عسكرية نتعاون معها بشكل جيد وبنّاء).

واستطرد قائلاً: (أجرينا مباحثات جيدة مع كل من روسيا وتركيا، وسنستمر بالتعاون مادام ذلك ضرورياً).

وأشار إلى أن (ما تتناقله بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية أو وسائل الإعلام الأخرى يصبّ في إطار الحرب النفسية، لتشويه وجه إيران وعلاقاتها الخارجية، إلى جانب الضغوط الاقتصادية والضغط على أفكار الرأي العام العالمية، وهي تهدف للتأثير سلباً على التعاون الإيراني الروسي المؤثر في سورية). وشدّد على أن بلاده (ترفض التفاوض مع الولايات المتحدة تحت الضغوط).

اجتماع اللجنة المركزية يفتتح بالوقوف حداداً على ضحايا المجزرة الداعشية في السويداء

■ في بداية اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري الموحد المنعقد يومي ٢٦-٢٧/٧/٢٠١٨ افتتح الرفيق نبيه جلاحج (رئيس اللجنة المركزية) الاجتماع بكلمة قال فيها:

● التتمة ص٧

اللجنة المركزية للحزب تتقدم بالعزاء لأهلنا في السويداء

■ استبق الرفيق حنين نمر الأمين العام للحزب تقريره السياسي أمام اجتماع اللجنة المركزية، بكلمة قال فيها:
يحزّ في نفوسنا أن تشهد محافظة السويداء يوم أمس مجزرة

● التتمة ص٧

اللقاء اليساري العربي يبرق معزياً ومتضامناً

■ الرفاق الأعزاء: نتقدم منكم وعبركم من الشعب السوري ومن أهالي السويداء بأحر التعازي بعد الكارثة الجديدة التي ألمّت بكم نتيجة قوى الإرهاب. لقد نشأ الإرهاب في العالم العربي بفعل

● التتمة ص٧

تحديث موقع جريدة «النور» الإلكتروني..

موقع جديد يواكب أحدث برمجيات المواقع الإلكترونية، ويدعم التصفح من خلال الأجهزة اللوحية والهواتف النقالة، إضافة إلى السرعة وسهولة التصفح. علماً أن عنوان الموقع الإلكتروني القديم للجريدة قد توقف العمل به..
وانتقلنا إلى العنوان الجديد: www.Alnnour.com
وسيكون قريباً online

بلاغ صادر عن اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري الموحد:

المرحلة المقبلة استكمال تحرير المناطق وإعادة إعمارها لتسهيل عودة المهجرين

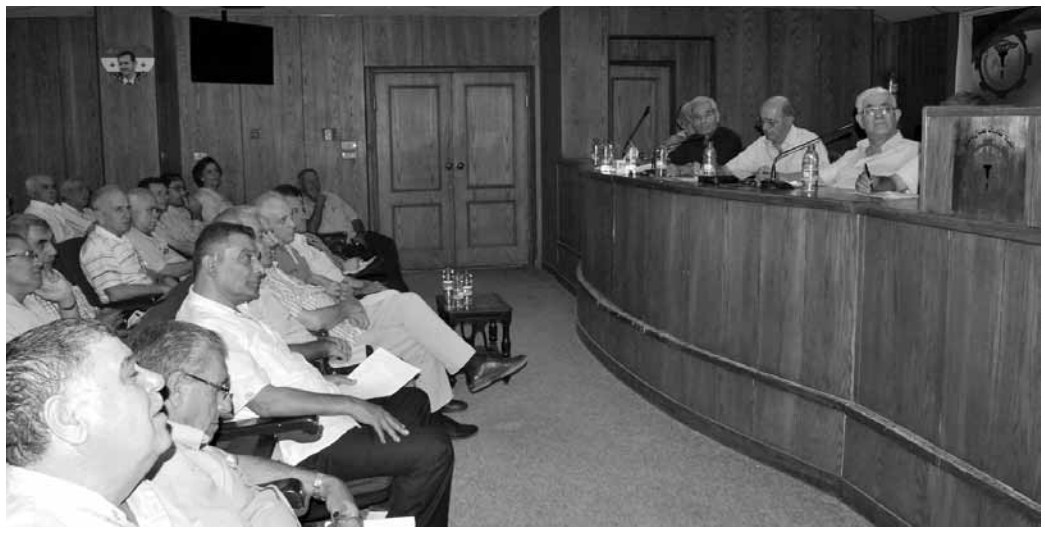

■ عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري الموحد اجتماعاً دورياً لها يومي ٢٦ـ٢٧/٧/٢٠١٨ برئاسة الرفيق نبيه جلاحج (رئيس اللجنة وهيئة الرئاسة)، وبحضور الرفيق حنين نمر(الأمين العام للحزب) والرفيق عبد الله أحمد (رئيس لجنة الرقابة والتفتيش) وأعضاء اللجنة.

وقد افتتح الاجتماع بالوقوف حداداً على ضحايا المجزرة الوحشية التي ارتكبتها بقايا الإرهاب الداعشي في محافظة السويداء، وكذلك إجلالاً وإكباراً لشهداء الحزب والوطن.

وبعد إجراء التفقد وإقرار شرعية الاجتماع، تمت الموافقة على جدول الأعمال المتضمن:

١.الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢ .عمل الحزب ما بين اجتماعي اللجنة المركزية.

٣ .مشروع تقرير هيئة رئاسة اللجنة المركزية حول تقويم الاجتماع السابق للجنة المركزية المنعقد في ٢٢ـ٢٣/٤/٢٠١٨.

٤ . مشروع تقرير حول العمل الجماهيري والتحالفي والمطلبي (بما في ذلك العمل في الجبهة الوطنية التقدمية والمنظمات المهنية والوزارة ومجلس الشعب).

٥ . مشروع تقرير حول العمل بين العمال والعمل النقابي.

٦ . التحضير لانتخابات الإدارة المحلية.

قدّم الرفيق حنين نمر (الأمين العام للحزب) في الاجتماع تقريراً باسم المكتب السياسي حول آخر المستجدات السياسية الداخلية والإقليمية والدولية، ذكر فيه أن القضية السورية هي في محور الصراعات الدولية حالياً.وأن القوى المعادية لسورية وخاصة الأمريكية والتركية تسعى للحفاظ على مواقعها فيها، بينما تتصاعد المعارضة الشعبية ضد هذه القوى في المناطق التي تحتلها، كما تكشّف مؤخراً أكثر من أي وقت مضى الدور الإسرائيلي في دعم المجموعات المسلحة في جنوب سورية. وأشار التقرير إلى أهمية لقاء هلسنكي الأخير بين بوتين وترامب، كما أدان محاولات إنهاء القضية الفلسطينية من خلال تمرير ما سمّي (صفقة القرن).

واستخلص التقرير أن المرحلة المقبلة تطرح الكثير من المهام، وفي مقدمتها استكمال تحرير المناطق التي لا تزال محتلة من القوى المعادية الأمريكية والتركية في شمال وشرق البلاد.وكذلك تحقيق الأمان في المناطق المحررة وإعادة إعمارها لتسهيل عودة المهجرين إليها، والقيام بإصلاحات سياسية في البلاد، وتطبيق مبدأ التعددية السياسية، والاهتمام بالقضايا المعاشية للجماهير والمحاربة الجدّية للفساد

كما قدم الرفيق فؤاد اللحام (عضو المكتب السياسي) تقريراً عن المستجدات في الوضع الاقتصادي والاجتماعي توصل إلى عددٍ من المهام.

بعد ذلك جرت مناقشة مشاريع التقارير المقدمة إلى الاجتماع.ونظراً لكون هذه التقارير قد أرسلت خطّياً إلى الرفاق مسبقاً قبل الاجتماع، فقد قدم الرفاق أعضاء اللجنة المركزية مداخلاتهم التي كان معظمها مهيّأ خطّياً أيضاً حولها، والتي بلغت أكثر من ثلاثين مداخلة تضمنت ملاحظاتهم واقتراحاتهم حول القضايا المطروحة.وعلى ضوء ذلك اتخذ الاجتماع القرارات المناسبة حولها.

دمشق ٢٧/٧/٢٠١٨

المكتب السياسي

للحزب الشيوعي السوري الموحد

تقرير موجز حول أهم مستجدات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

الإسراع في تنفيذ زيادة حقيقية وعادلة في الأجور

تشجيع عودة المهجرين والكفاءات الفنية والاستثمارية للبلاد

■ قدّم الرفيق فؤاد اللحام (عضو المكتب السياسي) تقرير المكتب عن أبرز المستجدات الاقتصادية الاجتماعية، وهذا نصّه:

(شهدت الفترة الفاصلة بين شهري آذار وتموز من هذا العام مجموعة من الأحداث الهامة التي أثرت في مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سورية، كان من أهمها استعادة الغوطة الشرقية وأجزاء هامة من محافظة درعا والسويداء والقنيطرة، وفتح طريق حرستا والرستن، وبدء الاتصالات السياسية لمعاودة فتح معبر نصيب الحدودي مع الأردن ومعبر البوكمال مع العراق، وبدء الجهات الحكومية المعنية بإعادة تأهيل عدد من المدن والمناطق التي تمت استعادتها من الجماعات المسلحة في إطار العمل على إعادة دورة الحياة والإنتاج فيها. كما شهدت الفترة ذاتها تحسناً ملحوظاً في توفر الكهرباء والمحروقات وتنشيط عملية التصدير وبشكل خاص من بعض الفواكه والخضار والمنتجات النسيجية والغذائية إضافة إلى استقرار سعر صرف الليرة السورية، وازدياد حجم الحوالات الخارجية من السوريين الموجودين في الخارج إلى ذويهم في مختلف المدن السورية. كذلك شهدت هذه الفترة صدور مجموعة من التشريعات والقرارات التي ساعدت الى هذا الحد أو ذاك في عملية إعادة تأهيل وتشغيل جزء من المنشآت الإنتاجية والخدمية الخاصة والعامة وإقامة مشاريع صناعية جديدة في المدن والمناطق الآمنة.

الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية

إلا أن هذا التحسن ما يزال جزئياً وفي بداياته حتى الآن، فما تزال الآلاف من الأراضي الزراعية والمنشآت الإنتاجية والخدمية الخاصة والعامة خارج العمل والإنتاج. كما لايزال العديد من المدن والمناطق السكنية التي تمت استعادتها غير متاحة لدخول أصحابها إليها، أو أنهم غير قادرين على إعادة تأهيلها بسبب ضخامة حجم الأضرار التي لحقت بها وتأخر صرف التعويضات لهم. كما أن المستجدات الاقتصادية الإيجابية التي سبقت الإشارة إليها، لم تنعكس، كما تثبت الوقائع حتى الآن، بشكل ملموس على الأوضاع الاجتماعية، فقد كانت منعكساتها على التشغيل وخفض أسعار المواد المنتجة محلياً أو المستوردة مقتصرة على عدد بسيط من السلع وبانخفاض محدود. الأمر الذي أدى إلى استمرار تراجع المستوى المعيشي للغالبية الساحقة من المواطنين، بسبب ثبات الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة الرسوم والضرائب غير المباشرة الموجودة، وفرض المزيد منها بحجة زيادة الإيرادات الحكومية. يضاف إلى ذلك ضعف الإجراءات الحكومية العملية في حماية المستهلك ومكافحة الاحتكار ورفع الأسعار، وفرض الالتزام الفعلي بالأسعار المحددة والإعلان عنها، واستمرار وقف العمل بالبطاقة التموينية.

الأجور

ماتزال الحكومة تناور في موضوع زيادة الأجور وتؤجله، وتربطه تارة بتوفر الموارد اللازمة لذلك، وتارة بالعمل على تحقيق (زيادة فعلية للأجور لا يذهب مفعولها بعد أيام من صدورها) حسب التصريح الصحفي قبل بضعة أيام لوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك. في الوقت الذي كان من الممكن ومنذ البداية، وعوضاً عن هذه الوعود والتصريحات الحكومية العديدة في هذا المجال، اتخاذ بعض الإجراءات الجزئية لتحسين القدرة الشرائية لأجور أعداد واسعة من العاملين والمواطنين، من خلال إعفائهم من ضريبة الأجور كبداية، ومن ثم تمويل زيادة الأجور الحقيقية اللازمة من خلال زيادة الضرائب المباشرة وبشكل خاص على أصحاب الدخول والأرباح المرتفعة، ومكافحة التهريب والتهرب الضريبي، والإسراع في تطبيق البطاقة التموينية الإلكترونية، وتوسيع مجموعة السلع المدعومة التي تشملها وتقديمها بأسعار مخفضة.

إن ثبات الأجور وتراجع قدرتها الشرائية نتيجة الغلاء، إضافة إلى البطالة والنزوح وغيرها من نتائج الأزمة، قد أدت إلى ازدياد حدة الفقر وتراجع المستوى المعيشي للمواطنين السوريين، واستهلاك مدخرات من كانت لديه مدخرات والاعتماد على مساعدة من يوجد من أفراد العائلة خارج البلاد، حتى أن النازحين السوريين في الخارج أصبحوا يقتطعون جزءاً من المساعدات المالية التي يتلقونها ويحولونه لأهاليهم في الداخل لمساعدتهم قدر الإمكان في مواجهة الأوضاع المعيشية الصعبة التي يواجهونها.

البطء في إصدار القرارات وتنفيذها

على الرغم من إصدار عدد من القوانين والمراسيم والقرارات التي شجعت عودة الأهالي إلى عدد من المدن والمناطق التي تمت استعادتها، وكذلك تشجيع عدد من المستثمرين على البدء بإعادة تأهيل وتشغيل منشآتهم الصناعية والخدمية، إلا أنه يلاحظ وجود تأخر ومماطلة في إصدار قرارات وتفعيلها وتنفيذها تتعلق بالعديد من الأمور الضرورية في هذا المجال، وبشكل خاص ما يتعلق بصرف التعويضات لأصحاب المنشآت المتضررة وتوفير التمويل الإنتاجي لهم، وتمكينهم من الدخول إلى منشآتهم، وتمكين المواطنين من العودة إلى أراضيهم ومنازلهم في عدد من المناطق التي تمت استعادتها ولم تفتح لهم حتى الآن.

وعلى نطاق تمويل القروض الإنتاجية وبعد عدة سنوات من المناقشة والدراسة، سمحت الجهات الحكومية المعنية للمصارف العامة بمعاودة منح القروض الإنتاجية، لكنها حصرتها بقطاعات وأنشطة محددة، ووضعت شروطاً قاسية لمنحها، الأمر الذي لم يشجع على طلب هذه القروض. في الوقت الذي لم تتحرك فيه الجهات الحكومية المعنية باتجاه تفعيل تطبيق القانون الخاص بإحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشاريع الصغيرة إلا قبل أيام قليلة، وبعد مضي حوالي ٢٨ شهراً على صدوره. وهذا ما يشير إلى ظاهرة الإصدار الشكلي لبعض التشريعات دون المباشرة بتنفيذها، أو وضع تعليمات تنفيذية لها تخرجها عن الهدف الأساسي لها وتجعل عملية تطبيقها صعبة وغير مقبولة.

إصلاح القطاع العام

ما تزال مسألة إصلاح القطاع العام الاقتصادي حتى الآن قيد البحث والدراسة لدى اللجنة الوزارية التي تم تشكيلها لهذا الغرض. وكانت هذه اللجنة قد منحت كل وزارة مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر (منتصف عام ٢٠١٨) لإعداد الدراسة المتعلقة بمؤسساتها وشركاتها ذات الطابع الاقتصادي والمصفوفة الزمنية اللازمة لإصلاحها، وذلك بالتنسيق مع أعضاء اللجنة الذين يضعون المعايير والآليات النموذجية لهذه الدراسات. وقد انتهت المدة المحددة لذلك دون بيان نتائج هذه الدراسات. في الوقت الذي يرى الكثير من المختصين بأن معالجة الأوضاع الصعبة للقطاع العام لم تعد تحتمل المزيد من التسويف والتأجيل، لأنها تزداد صعوبة وتعقيداً وكلفة ووقتاً مع كل يوم تأخير، كما أنها توفر الذرائع المناسبة لمن يرغب باستغلال هذه الأوضاع الصعبة كحجة لتصفية القطاع العام تحت مختلف التسميات القديمة والجديدة.

من جانب آخر أشارت نتائج القطاع العام الصناعي عن الربع الأول من عام ٢٠١٨ إلى انخفاض واضح في تنفيذ خطط مؤسسات هذا القطاع، فقد كانت نسبة تنفيذ الخطة الاستثمارية ١٠٦٪، والإنتاج ٩٪، والناتج المحلي الإجمالي ٩٠٢٪ والمبيعات ٧٠٨٪. أما الصادرات والمبيعات الدولارية فقد بلغت ١٢١ ألف دولار، وهي صادرات نسيجية فقط وبنسبة تنفيذ واحد بالألف. كما استمر عدد المشتغلين في القطاع العام الصناعي بالتراجع، إذ انخفض من ٤٢١١٩ مشتغلاً في عام ٢٠١٧، إلى ٤٢٠٤٣ مشتغلاً في الربع الأول من عام ٢٠١٨.

القطاع الزراعي

أدت حالة الجفاف ثم العواصف الشديدة والأحوال الجوية السيئة التي شملت معظم المناطق السورية، إلى إلحاق أضرار كبيرة بالقطاع الزراعي، سواء بالنسبة للأشجار المثمرة أو المحاصيل الزراعية الأخرى أو البيوت البلاستيكية، الأمر الذي زاد من المشاكل والصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني نتيجة الأزمة، التي تسببت بخروج مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية من الإنتاج وعدم التمكن من زراعتها وجني محاصيلها، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي من الأسمدة والأدوية، والتأخر في تسعير بعض المنتجات، أو عدم تحديد سعر مجزٍ يشجع على زراعتها، الأمر الذي أدى إلى تراجع كبير في إنتاج المحاصيل الأساسية كالقمح والقطن والشوندر السكري وتسويقه، وقد تحول الشوندر السكري للعام الخامس إلى علف للحيوانات بسبب تراجع إنتاجه. وقد انعكس التراجع في إنتاج هذه المحاصيل وفي تسويقها، على الصناعات الغذائية والنسيجية المرتبطة بها. وتزداد المخاطر والآثار السلبية على القطاع الزراعي في هذا العام للأسباب التي سبق ذكرناها، الأمر الذي يتطلب من الجهات الحكومية المعنية مراجعة الخطط الزراعية الموضوعة، واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذه الأوضاع والحد من آثارها السلبية، سواء بالنسبة للزراعة أو لمياه الشرب.

المستثمرون الجدد

شهدت الفترة الأخيرة بروز ثروات طائلة للعديد من رجال أعمال قدامى وجدد، وسط تساؤلات ومخاوف كبيرة عن مصادر هذه الأموال. وتقوم هذه الشخصيات بشراء أو استثمار منشآت صناعية وسياحية وتجارية قائمة أو التعاقد على تأهيلها أو إقامة منشآت جديدة منها، وكذلك استغلال نفوذهم في الحصول على مشاريع ومناقصات بشكل مباشر هنا وهناك، أو السكوت عن مخالفاتهم للأنظمة والقوانين التي كان أحدثها تجميع السيارات الذي بدأ، حسب تصريح مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، دون حصول عدد من مصانع التجميع بشكل مسبق على رخص لتجميع السيارات من بلدان المنشأ، أو من الشركة الأم الصانعة للطرازات المستهدفة بالتجميع، إضافة إلى التلاعب في الرسوم الجمركية المفروضة على مكونات السيارات المجمعة، الأمر الذي يوسع نطاق المخاوف من بروز قوى اقتصادية جديدة ومتجددة توجه عملية إعادة تأهيل وبناء المرافق الأساسية في سورية، لمصالحها ومصالح شركائها، على حساب مصالح الشعب السوري.

التهريب والنهب والفساد

كما استفحلت ظاهرة الغش والتزوير والتهريب لمختلف السلع والمنتجات، إضافة إلى البروز الظاهر للفساد في مفاصل هامة في عدد من الأجهزة الحكومية، يضاف إلى كل ذلك عمليات التعفيش التي تضمنت نهب وسرقة المساكن والمنشآت الخدمية والإنتاجية العامة والخاصة في العديد من المدن والمناطق التي تمت استعادتها من الجماعات المسلحة. وهو ما يعيد إلى الذاكرة عملية استعادة شرق مدينة حلب وما رافقها من مثل هذه الظواهر والممارسات. تجدر الإشارة إلى أن قيادة الشرطة في منطقة دوما كشفت مؤخراً عن إعادة مسروقات بنحو مليار ليرة، تمت سرقتها من معامل تل كردي في ريف دمشق إلى منطقة دوما، ومعظمها أدوات منزلية وبرادات وغسالات وغيرها من الأدوات، وهذه حالة من الحالات العديدة التي شهدتها المناطق والمدن المحررة.

إعادة الإعمار

أخذت مسألة إعادة إعمار سورية تستأثر باهتمام كل الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، وتسعى كل هذه الأطراف للحصول على أكبر حصة ممكنة من هذه العملية، ربما كشرط لموافقتها على وقف الحرب في سورية وعليها. وهنا لا بدّ من التأكيد مجدداً على ما بيّنه الحزب مراراً وتكراراً من أن عملية إعادة الإعمار هي مهمة سورية بالدرجة الأولى، وتتطلب وضع رؤية وطنية واضحة حول هذا الموضوع، بمشاركة كل القوى السياسية والوطنية والمجتمع الأهلي والخبراء والمختصين الوطنيين، لتحديد المشاريع التي تتطلبها عملية إعادة الإعمار، والأولويات التي سيتم اعتمادها وتشجيع المستثمرين السوريين والأصدقاء على تنفيذها، مع التأكيد على الاستفادة من الدروس المستخلصة من الفترة السابقة للأزمة وخلالها، والمتعلقة بمكافحة الفساد، والتشدد في تطبيق الشفافية، والوضوح في تلزيم المشاريع وتنفيذها، سواء في المرحلة الراهنة أو في المرحلة المستقبلية. وهنا لابد من التأكيد على الدور الأساسي للقطاع العام في عملية إعادة البناء والإعمار، وتولّيه ملكية المرافق السيادية العامة الأساسية في البلاد، وإدارتها وتشغيلها، بما يضمن خروجاً سليماً لسورية من هذه الأزمة، وتجنيبها حدوث أية أزمة أخرى في المستقبل.

أولويات العمل في المرحلة الراهنة:

١. عقد مؤتمر وطني بمشاركة الجهات العامة والخاصة والأهلية المعنية، للتوافق على رؤية وطنية اقتصادية للمرحلة القادمة، ووضع الاستراتيجيات والبرامج الزمنية لتنفيذها.

٢. تكثيف الجهود لإصلاح البنى التحتية ذات الأولوية، وتأهيلها، في المناطق المحررة في أسرع وقت، وتمكين أبناء هذه المناطق من العودة إليها، وإعادة تأهيل المصانع والورش الموجودة فيها والإسراع في دفع التعويضات المناسبة لهم.

٣. الإسراع في تنفيذ زيادة حقيقية وعادلة في الأجور، ومباشرة العمل بالبطاقة التموينية الإلكترونية، وتوسيع عدد السلع المدعومة التي تشملها.

٤. تنفيذ برامج تدريب مكثفة للنازحين حول المهن والحرف المطلوبة لسد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من العمال والحرفيين والفنيين اعتماداً على المواطنين السوريين.

٥. الإسراع في إنجاز مشروع برنامج إصلاح القطاع العام الاقتصادي، وطرحه للمناقشة العامة من قبل الأحزاب والقوى الوطنية والمختصين، قبل اعتماده وتنفيذه.

٦. اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتشجيع عودة المهجرين والكفاءات الفنية والاستثمارية للبلاد.

٧. اعتماد الشفافية والعلنية في طرح كل المشاريع ذات العلاقة بين القطاع العام والخاص، بما يحقق أكبر قدر ممكن من النزاهة والمنافسة الحرة المفتوحة في تلزيم هذه المشاريع أو المشاركة فيها.

٨. تقديم التمويل السهل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، بما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين سبل العيش للمزيد من المواطنين، وإعادة دوران العجلة الاقتصادية في البلاد.

٩. تمكين الأحزاب والجمعيات الأهلية ووسائل الإعلام الوطنية بكل أشكالها من الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لمتابعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتسليط الضوء على مشاكلها ومتطلباتها ومظاهر الخلل فيها).

النور
أسبوعية ـ سياسية ـ ثقافية
يصدرها الحزب الشيوعي السوري الموحد
أسست عام ١٩٥٥
أعيد إصدارها عام ٢٠٠١

المدير المسؤول: المحامي فؤاد البني
مدير التحرير: بشار المنيّر
المدير الفني: نصر الشيخ علي
مسؤولة العلاقات العامة: ريمان حداد

الجمهورية العربية السورية . دمشق
المزرعة . شارع عمر المختار
● هاتف ٣٣٢٤٩١٤ – ٣٣٤٢٥٧٢ – ٣٣٤٢٥٧٣
● فاكس ٣٣٤٢٥٧١ – ٤٤٢٢٣٨٣ ص.ب ٧٣٩٤
e-mail:annourscs@gmail.com
www.Alnnour.com

■ للإعلان: الاتصال بالأرقام ٣٣٢٤٩١٤ – ٣٣٤٢٥٧٢ – ٣٣٤٢٥٧٣
■ الاشتراك السنوي: للأفراد ٢٠٠٠ ل.س للمؤسسات ٤٠٠٠ ل.س
■ للسفارات ٥٠٠٠ ل.س.
● في لبنان ٥٠ دولاراً أو ما يعادلها – باقي الدول العربية ١٠٠ دولار
● أوربا ٢٠٠ دولار – الأمريكيتين وباقي الدول ٣٠٠ دولار.
● تُقبل الاشتراكات التشجيعية من الأفراد والمؤسسات.

التقرير السياسي المقدم لاجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري الموحد:

فلتتكاتف كل الجهود الوطنية لتجاوز صعوبات هذه المرحلة

■ قدّم الرفيق حنين نمر (الأمين العام للحزب الشيوعي السوري الموحد) تقريراً، في اجتماع اللجنة المركزية للحزب (٢٦-٢٧/٢٠١٨٧)، حول آخر التطورات، هذا نصّه:

أيها الرفاق الأعزاء؛

تتابع التطورات والتغيرات التي شملت معظم بلدان المنطقة وبعض بلدان العالم أيضاً، وهذه التغيرات تدخل في إطار الصراع الجاري بين حركات التحرر الوطني العربية دولاً وشعوباً من جهة، والبلدان الإمبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. كما طرأ في الحقبة نفسها تأزّمٌ شديد ينذر بوقوع انفجار ما في الصراع بين مراكز الإمبريالية الأمّ، وبعض المراكز الطرفية. وتتخذ كل هذه الصراعات أشكالاً عنفيةً مسلحة تارة، وأشكالاً سياسية تارة أخرى.

لقد نال من بلادنا سورية حصةً كبيرةً من هذه الصراعات، والقسط الأكبر من التضحيات البشرية والدمار الهائل، وسيظل شعبنا يتذكر شهداءه باحترامٍ وإجلالٍ عظيمين.

لقد انفجر الصراع في سورية عام ٢٠١١ ويكاد أن ينتهي بهزيمة للحلف الأمريكي التركي الخليجي، وباشتداد ساعد حلف المقاومة الذي جعل العالم يقف على قدمين اثنتين لأول مرة منذ زمن بعيد. وهنا نقول إن الموقف والأبحاث التي تهمل البعد الخارجي الاستراتيجي للحرب على سورية وتحصرها بعوامل داخلية بحتة، هي تحليلات الهدف منها إخفاء الدور الأمريكي في هذه الحرب.

والواضح أن الولايات المتحدة ليست بوارد إعلان هزيمتها أمام حلف المقاومة في الصراع على سورية، بالرغم من أن الأمريكيين أعلموا عملاءهم بوقف تزويدهم بالسلاح من الآن فصاعداً، لكنهم في الوقت ذاته ما يزالون متمسكين بالحفاظ على مواقع أو قواعد عسكرية لهم في الشمال الشرقي لسورية، وفي منبج، وفي شرقي الفرات والتنف، وقرب الشدّادة في محافظة الحسكة، وما يزال الموقف الأمريكي غامضاً فيما يتعلق بالاحتلال التركي لعفرين، ومع ذلك بدأت تلوح في الأفق القريب بوادر نهوض مقاومة شعبية في الرقة وعفرين ومنبج، بهدف طرد الاحتلال التركي، ويعرب الأهالي في هاتين المدينتين عن ولائهم المطلق لوطنهم الأم سورية، مهدّدين بتصعيد المقاومة وانتزاع الحرية بالقوة إن لم تُجدِ الأساليب السياسية نفعاً.

لقد كانت معركة تحرير جنوب سورية من المعارك الأكثر حدّة والأكثر شراسة في مواجهة العدو الإرهابي، فقد حشد الألوف من المرتزقة الخارجيين والداخليين والمزودين بأحدث الاسلحة وكل ما يلزم للبقاء في أراضي محافظة درعا أطول مدة ممكنة.

إن العدوان الوحشي القذر الذي شُنّ على محافظة السويداء منذ أيام هو نموذج عن الهمجية الإرهابية وعن التحلل من الطبيعة البشرية لهؤلاء، ويذكّرنا بفصول مأساوية قلّ نظيرها في التاريخ.

وتعزى أهمية معركة الجنوب إلى ارتباطها بالتعاون الذي أصبح مكشوفاً بين الإرهابيين وإسرائيل، ويبدو لنا أن أمريكا وعملائها في المنطقة قد فوجئوا بانهيار مواقعهم أمام تقدم الجيش العربي السوري في درعا. وبدؤوا يستغيثون بالاحتياطي من مواقعهم ومعداتهم والانتحاريين منهم، ومن هنا تأتي اكتشاف عملية (الخوذ البيضاء) والعمل على تهريب مقاتليها من الأماكن التي كانوا يقاتلون فيها، والمعلوم أن عدد هؤلاء يقدر بـ ٢٠٠٠ مقاتل من جنسيات مختلفة، ومنها الجنسية الإسرائيلية، وهم الذين قاموا بمسرحية الأسلحة الكيماوية لاتهام الجيش السوري بتنفيذها.

هذا هو أحد البراهين الواضحة على الاشتراك الإسرائيلي في معركة الجنوب.

إن الكثير من التطورات تحصل بشكل مستمر ضمن القوس الممتد من نهر الفرات شمالاً حتى درعا جنوب دمشق مروراً بأريافها وأرياف السويداء والقنيطرة، من أجل تطويق ومحاصرة جنوب سورية والاقتراب من دمشق، وربما لإحياء مشروع الشريط العازل لحماية اسرائيل، لكن الإدارة الامريكية وتحت ضغط تناقضاتها الداخلية والتخبط النفسي للرئيس الامريكي، استطاعت أن ترى بعض الحقائق المتعلقة بهزيمة حلفائها وعملائها في المنطقة، والتي رأت على وجه التحديد التفوق العسكري للجيش العربي السوري، وصمود ومساندة الشعب السوري له في المعركة الوطنية التي يخوضها، كلها عوامل دعت الرئيس ترامب إلى أن يعلن عن قراره الانسحاب من سورية، ولكن هل يبقى ترامب على قراره هذا أم يتراجع عنه بأشكال مختلفة؟

إننا نعتقد أن بعض الوقت سيمرّ قبل أن يحسم ترامب قراره نهائياً، إذ إن محطات إقليمية ودولية تنتظره قبل البت بالموضوع السوري، وأهمها لقاء بوتين_ ترامب والنتائج المرتقبة عنه، ثم التحضير لإبرام صفقة القرن، والصراع المحتدم تجارياً واقتصادياً بين أمريكا وأوربا، والاتفاق النووي الإيراني.

يجري التحضير لإبرام اتفاق ما أسمي بصفقة القرن، خلال العام الحالي، وهذا ما يتطلب تهيئة الجانب الفلسطيني للتوقيع على هذا الاتفاق، ولكن كل ممثلي الشعب الفلسطيني دون استثناء يرفضون حتى اليوم هذا الاتفاق الذي يعدّ بمثابة اغتيال لحقوق الفلسطينيين من حيث حق العودة، وإعلان استقلال الدولة، وعودة اللاجئين إلى أرضهم ووطنهم فلسطين. إننا ندعو إلى التعبير عن موقفنا المؤيد للشعب الفلسطيني وحقوقه، بكل الوسائل، والتفكير بمبادرات لإبراز هذا التأييد.

إن إتمام صفقة القرن مرتبط ارتباطاً شديداً بالموقف الفلسطيني الرسمي الذي نأمل أن يزداد تمسكاً بالثوابت الفلسطينية والعربية حيال فلسطين والقدس، وأن تستعاد وحدة الموقف الفلسطيني. وتزداد التحركات والمداولات حول صفقة القرن، التي إحدى مندرجاتها (هو قانون قومية الدولة).

وبالطبع هذا القانون يمثل بداية المرحلة الثالثة من مراحل المخطط الصهيوني، وكانت المرحلة الثانية منه هي مرحلة إنشاء دولة اسرائيل، أما مكونات المرحلة الثالثة فقد تكون إنشاء دولة إسرائيل الكبرى، بما يشمل ضم الجولان وجنوب لبنان والأردن إلى إسرائيل، وربما أجزاء أخرى من المنطقة. وسنعود إلى تناول هذا الموضوع لاحقاً.

أما فيما يتعلق بالأجواء الدولية المتوترة نتيجة انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي الموقّع مع إيران فهو يشكل أحد مكامن الخطر في الجو الدولي. إننا نعتقد حتى اليوم أنه لم تبلغ الحماقة بالرئيس ترامب حداً تجعله يستمر باللعب بأعصاب مليارات البشر والتلويح باستعمال القوة ضد إيران.

لكنه إن فعلها واستعمل القوة، فإنه سيتحمل هو ودولته المسؤولية التاريخية وستكون البشرية بشكل عام والشعوب العربية والإيرانية هي الخاسرة الأولى في هذه الجريمة النكراء، إن وقعت.

غير بعيد عن منطق ترامب وتقلباته وحماقاته، أفادت بعض وكالات الأنباء أن عضو الكونغرس الأمريكي المسمى (رون دي سانتش) قد دعا إلى جلسة استماع للكونغرس لمناقشة موضوع الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان، وكان قد أعلن دوري غولد (وهو رئيس المركز الأورشليمي للشؤون العامة والدولة) في منتدى فالداي مخاطباً المندوبين قائلاً لهم: (إن هضبة الجولان ستبقى في اي اتفاق مستقبلي تحت السيادة الاسرائيلية)، وهناك تصريحات مشابهة لهذا التصريح بدأت بالصدور من هنا وهناك، خاصة من أوساط صهيونية ذات نفوذ قوي في الكونغرس الأمريكي تعزف على الوتر نفسه.

من الطبيعي الاعتقاد أن مثل هذه التصريحات تكثر عندما يتعلق الأمر بالأزمة السورية، أو عندما نكون على أبواب حل سياسي، أو على أبواب توسع رقعة الحرب بين سورية والحلف المعادي لها وللمقاومة، حينذاك من الطبيعي استعمال كل أوراق الضغط لترجيح إحدى الكفتين. أما في الحالة الملموسة في صراعنا مع المشروع الصهيوني فيجب أن يكون الميزان دقيقاً جداً، فالعدو الصهيوني عدو غاصب ومجرم بطبيعته، ويميل دائماً إلى العسكرة، ولا غرابة في ذلك، فهو كيان مصطنع أصلاً ومسلّح ليكون أداة للإمبريالية العالمية والصهيونية، وكل تجاربه التاريخية تدل على ذلك.

لقد دخل العالم مرحلة جديدة نسبياً ازداد فيها وزن القوى التقدمية والديمقراطية المحبة للسلام، فهل تعمد إسرائيل إلى العودة بالمنطقة إلى الوراء، أم ترضخ لموازين القوى الجديدة في الإقليم؟

إننا نعتقد بحذر شديد أن كلا الاحتمالين موجود، ونقول ذلك لأن الموضوع يتطلب الوقوف على معطيات الموقفين السياسي والعسكري.

رفاقنا الأعزاء؛

إن وطننا سورية يدخل في مرحلة جديدة هي مرحلة الاقتراب من النصر العسكري على العدو الإرهابي المدعوم إقليمياً ودولياً، وذلك بالرغم من استمرار وجود بعض جيوب التوتر مثل إدلب والرقة وعفرين ومنبج وأرياف الحسكة، وهناك إمكانية لإطفاء بؤر التوتر في وقتٍ ليس بعيداً، وبأساليب متعددة.

إن المرحلة الانتقالية التي نعيشها الآن قد أراحت المواطنين نسبياً بالقياس على ظروف الحرب، ولكنها مرحلة دقيقة يُرسم فيها مستقبل سورية، لذلك يجب أن تتكاتف كل الجهود الوطنية لتجاوز صعوبات هذه المرحلة.

وتتلخص المهمات الماثلة أمامنا بما يلي:

١. الحفاظ على استقرار البلاد واستكمال القضاء على الإرهاب.

٢. تحرير الأراضي السورية المحتلة وعلى الأخص الجولان، سواء بالحل السياسي أو بغيره من الوسائل.

٣. العمل الجاد والدؤوب لتسهيل عودة النازحين السوريين إلى الوطن.

٤. وضع برنامج لإعادة إعمار البلاد، وإطلاع المواطنين والهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عليه، ابتداءً بتحديد الأولويات وانتهاءً بالتمويل والتنفيذ.

٥. تجميع الطاقات الوطنية، كمرحلة أولى، والتعاون بين المواطنين المتضررين والدولة لتأمين الإصلاحات الأولية الضرورية، بما يسمح بالإسراع في عودتهم إلى مساكنهم.

٦. عقد مؤتمر وطني تشترك فيه الأحزاب السياسية والهيئات الاقتصادية والاجتماعية لتوحيد الرؤى، ويكون بمثابة وثيقة وطنية شاملة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً.

٧. تشجيع المساهمة في الحياة السياسية للأفراد والجماعات، وإخراج مبدأ التعددية السياسية إلى ميدان الممارسة العملية، وهو ما نصّ عليه دستور البلاد.

٨. مكافحة الفساد بشكل جدّي وحازم، ووضع حدّ لمن ينتهك حرمة المواطنين وأملاكهم كائناً من كان.

٩. دراسة العوامل التي تدفع بالشباب إلى الهجرة للخارج، وتأمين ما يلزم لبقائهم في وطنهم، وعودة المهاجرين منهم.

كي لا ننسى

حيـــاة غنيّـــة للشابّة الشيوعية عائشة قنطار

■ حياة قصيرة عاشتها الشيوعية الشابة عائشة قنطار، إلاّ أنها كانت حافلة بالعمل المضني والشاقّ من أجل إعالة أسرة فقدت معيلها الشهيد عبد الكريم قنطار، الذي اغتالته أيدي الغدر المجرمة للإخوان المسلمين في ثمانينيات القرن الماضي، واختطفته من أحضان عائلته، وفقدت والدتها بعد مدّة قصيرة، فأصبحت الأب والأم والأخت الكبيرة لإخوتها، وأصبحت المعيلة لهم في معترك هذه الحياة الصعبة التي لا ترحم. اضطرت لترك المدرسة مبكّراً كي تحمل مسؤولية هذه الأسرة الكبيرة، كانت مصمّمة ومن دون تردّد على أن تؤمّن لإخوتها الصغار الظروف المؤاتية لمتابعة دراستهم. كانت تعمل في الأرض، تحرث وتزرع وتقوم بالعناية، كما أنها، وهي التي انجذبت للعمل السياسي، لم تتقاعس مطلقاً عن أية مهمة تكلّف بها، إضافة إلى الموهبة الفنية التي كانت تتمتّع بها، فقد صوّرت، بحسٍّ مرهف وصادق، مستخدمةً ريشتها البارعة، معاناة المرأة الريفية وتوقها للانعتاق والحرية والمساواة، وكان أجمل ما فعلته أنها قدمت جزءاً من نتاجاتها الفنية التي شاركت بها في مهرجان الشباب لعام ١٩٩٩ دعماً للأسير السوري ياسر المؤذن وجميع الأسرى في سجون العدو الإسرائيلي، قدّمت أعمالها هدية لاتحاد الشباب الديمقراطي في سورية، لكي تساهم في حملة الدعم الدولية التي أسفرت عن تحرير الأسير ياسر المؤذن.

إن حياة هذه المناضلة الشابة التي لم تكن قد تجاوزت الـ٣٥ من العمر، عندما غادرت الحياة عام ٢٠٠٠ كانت غنية.. كانت ابنة الأرض الملتصقة بها، والمتجذّرة فيها، لم تكن عابرة أبداً، وكانت مفعمة بالإخلاص للوطن، ولأناس بلادها الكادحين، ومن أجل ذلك كانت مستعدّة دائماً وأبداً لتحمّل المشاقّ والصعوبات. لقد ورثت حلماً وحناناً أسروياً فائقاً، وحافظت طوال حياتها على أمانة الشهيد وكرامة الأسرة وحب العمل، والصدق والشجاعة والإقدام ونكران الذات، والارتباط اللامحدود بالأرض والوطن.

كثيرة هي الحيوات التي تمرّ على هذه الأرض المعطاء دون أن تترك أثراً، ولا تزال إلى الآن قلّة من النساء اللواتي استطعن أن يفهمن مهمّتهن التاريخية التي تكمن في تحرير المرأة اجتماعياً، وإلى هذه القلة تنتمي مناضلتنا، وعلى قصر حياتها، إلا أن بصماتها وآثارها ستبقى راسخة تذكّر دائماً وأبداً، بإمكانية المرأة السورية، إذا توفّر لها الوعي الكافي، أن تجترح المآثر من أجل مستقبل الوطن الذي لن يكون ناجزاً إذا لم تتحرر المرأة من قيود الماضي الثقيلة.

يونس صالح

تراجـــع أمريـــكي وصعـــود صيـــني!

■ على امتداد التاريخ تبيّن أن الإمبراطوريات العالمية الكبرى انحدرت وتراجعت وانهارت بعد فترات من الرقي والازدهار، بسبب عوامل داخلية وخارجية.

بالطبع استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفييتي، لتفرض نظاماً دولياً أحادي القطبية، بحيث تلعب فيه الدور الرئيسي دبلوماسياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

وقد اجتمعت لديها إمكانيات عسكرية وسياسية وثقافية واقتصادية ضخمة مدعومة بقدرات تكنولوجية هائلة، وكادر بشري مدرّب، ومستندة إلى مؤسسات سياسية وقانونية قوية، وشبكات ووسائط إعلامية متطورة، كل ذلك أسهم في تعزيز حضورها الدولي الفاعل واستفرادها بالشؤون الدولية لعدة عقود من الزمن، خاصة في ظل غياب منافسين أقوياء لها، ما ساعدها على تكريس زعامتها للعالم. وعلى سبيل المثال، اليابان كانت مشغولة بالاقتصاد، كما أنه ليس لديها مشروع استراتيجي يدعم حضورها الدولي.

× روسيا كانت مشغولة بمشاكل المرحلة الانتقالية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

× الاتحاد الأوربي لم يبلور سياسة خارجية موحدة إزاء القضايا الدولية.

× أما الصين فقد ظلت منشغلة بقضايا داخلية واستراتيجية ولكن التحولات الكبرى، التي جرت ومازالت تجري فيها، بدأت تفرز بوضوح مولد قوة عالمية ستؤثر في مسار النظام الدولي الراهن، ذلك أن مكانة الصين كقطب عالمي باتت تفرض نفسها بقوة، وفق ما يراه عدد من الباحثين الدوليين المرموقين.

وتمتلك الصين مقومات وعوامل قوة وازنة على الصعيد الدولي (إمكانات بشرية متعلّمة ومدرّبة، مساحة واسعة، قوة في الاستثمار وتطوير التكنولوجيا الحديثة، إنجازات على مستوى غزو الفضاء، ١/٥ سكان العالم)، كل هذا يخدم التنمية، إضافة إلى ما تختزنه مساحتها الواسعة من خيرات وثروات كبيرة، وإنتاج علمي وتكنولوجي غزير، وهي أيضاً، تعد ضمن أربع قوى دولية أكثر استثماراً في هذا المجال الحيوي، وتخصص إمكانات مالية ضخمة للبحث العلمي واقتصاد المعرفة، وتستأثر الصين بنسب نمو اقتصادي قياسية عالمياً، وبأكبر الاحتياطات النقدية في العالم، إذ إن اقتصادها لم يتضرر من تداعيات الأزمة المالية الدولية الأخيرة كبقية الدول.

وتخصص الصين ميزانية مهمة لتطوير قدراتها العسكرية، فهي تأتي في الموقع الرابع عالمياً من حيث الإنفاق العسكري، إضافة إلى أنها دخلت النادي النووي منذ عام ١٩٦٤.

جدير بالذكر أن الصين عملت في الآونة الأخيرة على تعزيز علاقاتها مع عدد من الدول العربية، وانخرطت في مكافحة الإرهاب، أو في ترسيخ السلم والأمن الدوليين، عبر توسيع وتكثيف جهود دبلوماسييها في مجلس الأمن والهيئات الدولية الأخرى أو بشكل انفرادي، وهي تعمل على التنسيق سياسياً مع روسيا الاتحادية في هذا الاتجاه الرامي إلى إقامة نظام دولي جديد ينهي التفرد الأمريكي بالقرار الدولي، ويعطي الأمم المتحدة دوراً فعالاً في حل المشاكل الدولية بعيداً عن منطق القوة والإملاءات النابعة عن مصالح خاصة سياسية واقتصادية ومالية وغيرها.

ومع هذا تحاول الصين قدر الإمكان النأي بالنفس عن أي مواجهة أو صدام مكلف مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع السعي إلى لعب دور بنّاء وواسع في التأثير على القرارات الدولية.

لا شك في أن هذا الدور الصيني المتنامي اقتصادياً والصاعد بقوة، سيساهم بشكل فعال في إنهاء القطبية الأمريكية التي هيمنت لعدة عقود على القرار الدولي، ويأتي هذا الدور منسجماً مع الدور الروسي الوازن والذي يعمل بهذا الاتجاه بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين.

د. صياح عزام

الخيارات الوطنية كأولوية لليسار في ظروف العدوان

لا شك في أن اليسار في أزمة ذاتية وموضوعية، يتجلى جزء هام منها في الموقف من القيم الوطنية، بعد اجتياح ثقافة العولمة المتوحشة وانصياع قسم منه ومحاباته لها، فقبل ثماني سنوات طرحت جريدة (النور) السؤال التالي: ماذا يعني أن تكون يسارياً اليوم؟ ونشرت ملفاً غنياً بتنوعه من أربع حلقات تضمّن ١٧ مادة (في الأعداد من ٤٣٩ إلى ٤٤٢) واستمر نقاشه في الأعداد اللاحقة، كشف نقاط التلاقي والتباين بين الآراء المطروحة، ثم جاءت سنوات الحرب لتضع المواقف تحت المجهر وتظهر الفرز الحاد بين يسار وطني مقاوم ويسار مهزوم أمام السيطرة الثقافية للعولمة المتوحشة.

في ذلك الوقت كادت مقالة سلامة كيلة (اليسار: أزمة أم تلاش؟) أن تكون الوحيدة المشبعة بروح الهزيمة، وبدت كصورة دقيقة عن مستوى ثقافة يسار عبثي، نكدي، معولم أمريكياً، يردّد خطاباً ملقناً تحت شعار الجديد، مما دفع نحو تفسير ماهية الجديد وما القيم الثابتة وما نقيضها من قيم تستوجب تجديداً، لإعادة إنتاج اليسار لذاته داخل الجحيم الثقافي للعولمة.

من المستحيل، مهما تردّدت الاتهامات بالجمود والخشبية والرجعية و ...الخ، أن يطول أي تغيير فكري تعبير اليسار عن مصالح الجماهير ودفاعه عن حقوقها، فلا يوجد غير اليسار ممثلاً لمصالح الطبقة الكادحة وحقوقها. أو أن يطول أيّ تغيير الطابع العلماني التاريخي التقدمي ومفهوم الصراع الطبقي، ما دام هناك طبقات اجتماعية تزيد حدّة التناقضات الاجتماعية وتنهب لقمة عيش طبقات أخرى، وتتحكم بمصيرها وتخل عميقاً بالتوازنات الاجتماعية والدولية، وما دامت مستمرةً قابلية البعض للتحصن بهوياتهم الطائفية والمذهبية والعرقية والعشائرية. ومن المستحيل أيضاً أن يطول التغييرُ المحتوى الوطني القومي لليسار، ما دامت وحشية الإمبريالية تزداد، ومادامت تُفاقم وتوسّع من عدوانها على القانون الدولي وحقوق الدول وسيادتها.

التغيير المطلوب يخصّ مسائل نظرية تتعلق بفشل تطبيق التجربة الاشتراكية السابقة، وما أثبتت وقائع التطور عدم جدواه. فعبادة الفرد مسألة تجاوزها عصرنا، إعادة النظر في مكانة الفرد الحر وحقوقه وواجباته في المجتمع الاشتراكي ضرورة حتمية على ضوء مقولات الماركسية ذاتها، وعلى ضوئها أيضاً إعادة النظر في مسالة الديمقراطية كخيار بديل للمركزية الصارمة سواء داخل بنية الأحزاب الماركسية أو في علاقاتها مع الطيف السياسي الوطني واليساري والعلماني عموماً، وكذلك إعادة النظر في مفهوم الثورة ووسائلها في ظل نظام النهب الاستعماري الاقتصادي العالمي الجديد وسيطرة الشركات العابرة للقارات، فليس مطروحاً الحديث عن نهايات تاريخ ودفن إيديولوجيات وتلاشي أفكار، ليس مطروحاً للتغيير على الإطلاق مواجهة اليسار للامبريالية، ولا إسقاط القيم الوطنية التي تجذرت في ممارساته السياسية التاريخية.

أكدت ذلك الغالبية العظمى من الآراء المطروحة في ملفّ جريدة (النور)، فقد تحلّى خطاب عطية مسوح الجدلي بالمسؤولية والنضج والأمانة، مؤكداً ثنائية التواصل والتفاصل، فتجديد مفهوم اليسار لم يعن له القطيعة مع يسار القرن العشرين، باعتبار النضال من أجلَ الحرية والعدالة والتقدم هو حلقات متواصلة يقوم بعضها على بعض، يستفيد جديدها من تجارب قديمها وإنجازاته ويتجاوزها، وأكد المحتوى الوطني القومي كضرورة لمواجهة الإمبريالية والصهيونية. ورفض طارق عبد الله الأحمد الاستكانة لقوى الهيمنة، كما أشار هيثم الشعار إلى معيار المجابهة والمقاومة والممانعة لمشروع استراتيجي إمبريالي على أنه التحالف ضد التدخل الأجنبي والعدوان على المنطقة والعالم. وأجاب سليمان تقي الدين على السؤال المطروح (أن تكون يسارياً يعني أنك ترفض نظام الهيمنة الإمبريالية من الاستغلال الطبقي ومن التبعية الاقتصادية ومن التعدي على سيادة الدول والشعوب).

عبد الكريم الناعم قال عن الذين يسمون هذا الزمن بزمن هزيمة اليسار: (السؤال يأتي في زمن الذين تخلوا عن قناعاتهم وكانوا يظهرون أشد الناس حزما وإخلاصا لليسار). وعارض السؤال بنقيضه: (... بل كيف لا أكون يسارياً اليوم وغداً والى آخر ما يبلغه الشوط من الانتماء لكرامة الإنسان؟). وتحدث معتز حيسو عن ضرورة تجاوز التشكيلات الوطنية خلافاتها البينية وتقديم المصلحة الوطنية على المصالح الذاتية، وأكد د جمال الدين الخضور أهمية بناء مشروع نهضوي مواجه للمشروع الأمريكي الصهيوني، ورد نجم خريط على سلامة كيلة متسائلاً كيف يمكن الجزم بأن اليسار الراهن في طريقه إلى التلاشي وكأنه حكم قضائي مبرم؟ وقال: (حدثت في الماضي أخطاء وأخطاء، ولكن ينبغي ألا تدفعنا إلى لعن هذا الماضي، فدروسه وسيلة للتخلص من أخطاء الحاضر)، مشيراً إلى الدور الذي يؤديه اليسار اليوم في مقاومة الهجمة الاستعمارية الإمبريالية الصهيونية الشرسة، ودفاعه لرفع الظلم الطبقي والسياسي والفكري عن الكادحين والفقراء.

في العدد ٤٤٣ حدد علي عثمان بدقة التغييرات التي حدثت في صفوف اليسار: (بعضهم آثر البقاء كما كان، والبعض اتجه صوب اللبرالية مخدوعاً بشعاراتها، والبعض اتجه صوب السلفية، والبعض يقوم بالتجديد على أكثر من مستوى). وأنهى مادته قائلاً: (أما الآن وقد كشفت الرأسمالية للقاضي والداني عن وحشيتها في تقليعتها الحديثة، فلا بد لنا إذا أردنا الحفاظ على آدميتنا كبشر من النضال من أجل مجتمع يليق بالبشر على أنقاض الرأسمالية المتوحشة). وفي العدد ٤٤٥ نشرت مساهمة د. ماهر الشريف التي غطت نقدياً مجمل ما نشر في الملف، فكتب تحت العنوان الفرعي (أهمية المسألة الوطنية والقومية): (إن هناك إجماعاً بين المساهمين على أهمية هذه المسألة مبدياً رأيه بأن النضال ضد الإمبريالية والصهيونية لن يحقق النجاح ما لم يرتبط عضوياً بالنضال من أجل التغيير الديمقراطي وضمان المشاركة الشعبية.

ونحن الآن في العام الثامن بعد نشر هذا الملف، وقد تعرض بلدنا للعدوان الوحشي وظهرت المواقف بجلاء تام، وتبينت صحة الخيارات الوطنية لغالبية الآراء المطروحة، وتبين في المقابل خطأ خيارات الاصطفاف إلى جانب قوى العدوان وخيبتها.

بولس سركو

هل من إصلاح إداري في سورية؟

■ «النور» ـ خاص ـ هناء علي يوسف

■ ناقشت جمعية العلوم الاقتصادية يوم الثلاثاء ٢٠١٨/٧/٢٤ ورقة عمل بعنوان (الإصلاح الإداري في سورية بين الواقع والطموح) قدمتها الدكتورة ديالا الحاج عارف، بحضور عدد من الباحثين وخبراء الاقتصاد.

تطرقت بدايةً إلى حل مشكلات الجهاز الإداري، فأكدت أن علاجها لا يعطي النتائج، وإنما يقدم المعرفة الدقيقة بالبيئة الخارجية التي يعمل في إطارها (العادات والتقاليد ،الخصائص السيوثقافية للسكان، وتوفر الإرادة السياسية الراغبة بالتغيير التشريعات والقوانين المساندة، تتبّع تنفيذ الخطط وتطبيقها)، لذلك علينا الابتعاد عن الفهم الجزئي للإصلاح الإداري، إلى فهم أعمق وأكثر جدوى وأثراً في المكونات والمقومات العقائدية والفلسفية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على أساس أنه نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة بمختلف عناصرها، وتأصيل منهج معرفي خاص لمفهوم الإصلاح الإداري في الدولة المعنية يبتعد عن النقل التلقائي والعشوائي لصور من التعاريف والنظريات والمقولات المستخدمة في دول أخرى، وإن أثبتت جدواها لديهم، وإشراك جميع المؤسسات السياسية والتشريعية والتنفيذية والاجتماعية والتربوية والثقافية والعلمية والبحثية لإثراء الإصلاح الإداري في مختلف مراحله تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة وتقويماً.

ومن الأفضل أن نأخذ الإصلاح من كل جوانبه فهو عملية مستمرة ومتجددة، تخلق درجة من التوازن الديناميكي لتحقيق أفضل النتائج الإدارية في الإطار السياسي والاجتماعي السائد، فالإصلاح الإداري ليس عملية معاكسة للفساد، بمعنى أن الإصلاح لا يعني علاج الفساد، وإنما أثره واضح في الحد منه وفي تقليصه.

وحسب رؤية الدكتورة ديالا لتعريف الإصلاح الإداري بأنه جهد سياسي، إداري، واقتصادي، واجتماعي، وثقافي وإرادي، مستمر ومتجدد هادف لإحداث تغييرات أساسية إيجابية في السلوك والنظم، والعلاقات، والأساليب، والأدوات، تحقيقاً لتنمية قدرات الجهاز الإداري وإمكاناته، بما يؤمّن له درجة عالية من الكفاءة، والفعالية في انجاز أهدافه.

وانطلاقاً من هذه الحقائق يمكن التوصل إلى أن ملامح الواقع الإداري في سورية منذ عام ٢٠٠٠ تشير إلى التالي: وعي إدارة الدولة بوجود فجوة بين ما تنشده من آمال وطموحات، وما هو محقق، وأن تجسير هذه الفجوة في محاولة لردمها يحتاج إلى إصلاح إداري سريع، وعاجل، وشامل يتكامل مع الجهود الإصلاحية في المجالات الأخرى، ويكون حاملاً لها.

وتتابع د. ديالا: وبُذلت جهود حثيثة من الحكومات المتعاقبة للنهوض بالجهاز الإداري العام، وتقليص مظاهر الفساد لدى أفراده، وجعله أكثر كفاءة وقدرة على الوفاء بالتزاماته تجاه المجتمع. وتابعت: إن الجهود بمعظمها كانت ذات جدوى وأثر جيد، إلا أنها كانت ومازالت تتجه نحو بعض مجالات النشاط الإداري ونواحيه تبعاً للأولوية في تأثيرها على الأداء الإداري العام، ووفقاً لقطاعات معينة أكثر إلحاحاً وانعكاساً على تلبية الاحتياجات. وكانت المنهجية في ذلك هي محاولة منع التعدي على المال العام، على اعتبار أن الإصلاح هو الوسيلة الأساسية لحجب آثار الفساد. ومحاولات إصلاح الجهاز كانت تأخذ طابع ردة الفعل على ظهور مجموعة من العوامل السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية أو السكانية التي تؤثر في مسيرة الحياة المعيشية للمواطنين، ولم تكن استباقية مبنية على استراتيجية منهجية للإصلاح.

وتتابع الدكتورة ديالا الحديث عن التحول نحو تأصيل منهج فكري خاص للإصلاح الإداري في سورية، يقوم على المبادأة والتخطيط والتجديد والابتكار، ويشتق مكوناته من الرؤية السياسية لإدارة الدولة، كما يستند إلى دعمها، ليستمر في بذل الجهود على مختلف الصعد. وبهذا يتم تجاوز خطورة الخلل في ترتيب الأولويات، وخطورة البحث في مشاكل ليست هي الأولى بالبحث.

بالنظر إلى أن جوهره وغايته ليس بعملية فنية بحتة قاصرة على وضع الهياكل التنظيمية، وتكوين الأطر، وتنمية النظم، وتحديد الإجراءات، وتحديث الوسائل. ولو انحصر في مثل هذه العناصر الفنية لارتد إلى عمليات جزئية محدودة الأثر. بل هو في منظوره المتكامل عملية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وفنية. لهذا فهو يستوجب بالضرورة السند والمشاركة الفعلية من القيادات والمؤسسات العاملة في مختلف هذه المجالات التي تكون في جملتها البيئة الكلية، أي مؤسسية الإصلاح من خلال الاستمرارية والقدرة على التواصل مع كل القطاعات وفي كل المجالات.

وتحدثت عن رؤيتها المستقبلية للإصلاح بارتياد آفاق أوسع ومجالات أرحب، بوضع تدابير لاتقاء ظهور المشكلات والنقائص في وضع نماذج وصور غير مألوفة، ودعم الدور الرقابي للمؤسسات الخارجية على الجهاز الإداري العام، وتفعيل رقابة القضاء، الإعلام، الرأي العام، ومؤسسات المجتمع المدني، وتنمية العناصر الفنية للإصلاح الإداري: من هياكل تنظيمية، قوانين، وتشريعات، أساليب وأدوات. تحديد المواعيد الزمنية لمراحل الإصلاح وخطواته ونشر ذلك جهراً وعلانيةً، العناية باختيار أفراد الجهاز الإصلاحي.

ولا بد من التأكيد على التكامل والارتباط الحتمي بين الإصلاحات المجتمعية في مختلف النواحي، والتشديد على دور الدولة وسلطاتها التنفيذية في تفعيل عملية الإصلاح الإداري من خلال اعتماد رؤية سياسية، ومنهجية اقتصادية واضحة يتم بناء برنامج الإصلاح الادري على أساسها، وبالتالي السير بجدية في تكريس مفهومه وأهميته لدى أعضاء الجهاز الإداري الحكومي أنفسهم، وفي أذهان أفراد الشعب. هذا عدا حسم العلاقة بين المؤسسات الحزبية والأمنية والتنفيذية، وبيان حدودها وتداخلاتها، والحرص على تقليص مقاومة التغيير بتقديم برنامجه التنفيذي وفق خطوات تنعكس آثارها الايجابية كبداية على المستوى المنظور الذي تحصد نتائجه بشكل مباشر الغالبية العظمى من الشرائح في المجتمع، ومن ثم تتابع ثماره التنموية على المستوى البعيد الأجل.

ما قدمته الدكتورة ديالا في الإطار العريض، وفي تطرقها أيضاً للجوانب التفصيلية، يؤكد أن عملية الإصلاح الإداري ليست (فزعة) آنية يجري اللجوء إليها عند اللزوم، بل هي جهد مستمر يؤدي في النهاية إلى تحسين أوضاع الإدارة العامة والخاصة، كي تستجيب لمتطلبات الشفافية، وتستطيع بعدها تقديم الأداء الأفضل، بعيداً عن الفساد، خاصة في المرحلة القادمة التي تتطلب بذل الجهود من أجل إعادة إعمار ما خربته الأزمة والغزو الإرهابي.

وفي نهاية المحاضرة أثير حوار تركز حول مفهوم الإصلاح الإداري، ومستلزمات نجاحه التي تتطلب إصلاحاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وبنية تشريعية مواكبة لهذا الإصلاح، تعزز القيم العليا لمجتمعنا السوري، وتنطلق معاً لرسم ملامح سورية المستقبل.

وبمعزل عن شروط نجاح الإصلاح الإداري في سورية، يبقى السؤال الذي يلح على الجميع:

هل من إصلاح إداري في سورية؟

العقوبات الاقتصادية الامريكية على صادرات النفط الإيرانية

■ بدأت الادارة الأمريكية في الأيام الأخيرة من الشهر السادس لهذا العام، بتشديد نبرة التهديدات ضد تصدير النفط الإيراني، ومطالبة السعودية بزيادة إنتاجها من النفط للتعويض عن النقص الذي سيحصل في تصدير النفط الإيراني موضوع العقوبات، والمحافظة على استقرار أسعاره في السوق العالمية، وبالتالي كسب التأييد الدولي للعقوبات المفروضة وزيادة الضغوط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على النظام في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وصولاً إلى تغييره أو تبديل مواقفه، وتعطيل دوره الإقليمي، وبما يضمن امن إسرائيل وتمرير الصفقات والمشاريع الأمريكية والصهيونية.

وفي هذا السياق يجري العمل من جانب الحلف المعادي لإيران على التحضير لتنفيذ التوجه الأمريكي بفرض العقوبات، والبدء بإيقاف تصدير النفط الإيراني في تشرين الثاني من عام ٢٠١٨ بحسب ما أعلنت الإدارة الامريكية غير عابئة بالآثار السلبية المحتملة لذلك على السلم والاستقرار العالمي، والاقتصاد الدولي، والعواقب الخطيرة لتلك العقوبات على دول المنطقة التي لن يسلم من تداعياتها أحد بحسب ما يفهم من تاريخ الحروب والصراعات والتصريحات والردود المتبادلة بين الاطراف، سواء المعنية بالصراع والنزاع بشكل مباشر أو غير مباشر.

فالتهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز أمام ناقلات النفط من دول الخليج سوف يترك إذا ما تم إغلاقه أثراً سلبياً على حوالي ٨٠٪من إجمالي صادرات النفط في تلك الدول، وعلى نسبة تتراوح ما بين ٢٠-٤٠٪ من صادرات النفط العالمية، الأمر الذي أدى، ويؤدي الى زيادة القلق والاضطراب في سوق النفط العالمية، وزيادة مخاطر النقل، وتدحرج الأسعار نحو الارتفاع في مختلف أنواع السلع والخدمات، والتسبب في إلحاق ضرر بالغ في التجارة الدولية، بل وفي مختلف مناحي الحياة.

ويشبه الكثير من المعنيين في السياسة والاقتصاد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها مع الدول الأخرى بالسياسة التي تطلق النيران وتشعلها في كل مكان، ويسوقون أمثلة عن ذلك الانسحاب المتهور من اتفاقية النووي مع إيران، والتهديد بخرق قواعد التجارة الدولية والتنصل من الاتفاقيات المعقودة بينها وبين الدول الأخرى (حتى الحليفة لها)، بفرض رسوم جمركية على الصلب والالمنيوم، والسيارات الأوربية، إضافة إلى ما قيمته ٣٤ مليار دولار من المستوردات الصينية.

فرصة العقوبات في النجاح أو الفشل

إذا كانت الولايات المتحدة الامريكية قد تعودت في فرض سيطرتها في توجيه التجارة، وغيرها من المجالات، على القوة التي تمتلك، وتأثيرها في المؤسسات الدولية، وعلى تحالفاتها التقليدية مع الدول الغربية، وهيمنتها على البلدان المنتجة للنفط العربي، فإننا لا نعتقد أن لديها القدرة على الاستمرار بكل ذلك، فقد بدأت بالظهور مطالبات عالمية لإصلاح الأمم المتحدة ونظام التمثيل والتصويت في مؤسساتها، وبدأت مؤسسات وقوى وازنة داخل الاتحاد الأوربي بالتململ والمطالبة بالحد من هيمنة السياسة الأمريكية الترامبية التسلطية على القرار والدور الأوربي، ووضع حد لإهانات ترامب ، وشكوكه بجدوى الحلف الأطلسي وأعباء تكاليف الدفاع والأمن التي تتحملها أمريكا في الحلف، ولمطالبته بإعادة النظر بقواعد التجارة الدولية، وبتقييدها بدلاً من تحريرها ضارباً عرض الحائط بالمبادئ التي قامت عليها منظمة التجارة العالمية، وبمصالح الدول والشركات العالمية ومكاسب تحرير التجارة .

وضمن هذا الإطار لم يعد الخلاف بين الجانبين الأمريكي والأوربي خافياً، ولا نبالغ القول إن هناك توجهات وأصواتاً أوربية تدعوللتقليل من الهيمنة الأمريكية والعمل في فضاء مستقل ولوكان نسبياً عن القرار الأمريكي، والمبادرة الى صنع قرار ودور أوربي مستقل ومتحرر خاص بها، سواء في السياسة أو الاقتصاد.

أما فائض الثروة في الدول المنتجة للنفط العربي الذي يطالب ترامب بحصة منه، فلن يستطيع الاستمرار في مصادرته ونهبه في ظل استهجان ورفض هذا المنطق في التعامل بين الدول من جانب العديد من الدول والشخصيات الفكرية والسياسية والجماهير العربية، التي ترفض نهب ثرواتها والعبث بها بقرارات متهورة وتابعة تزداد الشكوك بصلاحيتها وقدرتها على القيادة والتاثير حتى في داخل بلدانها.

وفي ظل هذا المناخ فإن احتمال الفشل في تحقيق العقوبات لأهدافها هو أكبر من النجاح، ولأهم الأسباب التالية:

– زيادة المخاطر على متابعة استخدام مضائق عبور ناقلات النفط سواء إلى أسواق جنوب شرق آسيا أو الى الدول الأوربية، إذ يبدو من خلال ما أفصح عنه القادة السياسيون والعسكريون الإيرانيون أن هناك تهديدات جدية بإغلاق مضيق هرمز، والشعار المرفوع من الجانب الإيراني هو ما يسري على تصدير النفط الإيراني يسري على نفط البلدان الاخرى بما في ذلك النفط الذي سوف يمنع تصديره عن طريق مضيق باب المندب إلى بلدان أوربا الغربية.

- التأثير السلبي الكبير الذي تركه الموقف الأمريكي والرد الإيراني عليه، لجهة خلق جو مضطرب ومشحون بالقلق والخوف على مصالح الدول المصدرة والمستوردة للنفط، والذي من شأنه أن يولد شعوراً وموقفاً موحداً في الوقوف ضد العقوبات خدمة لمصالح الدول المتضررة، وانسجاماً مع مواقف شعوبها الرافضة في معظمها للسياسات الأمريكية الهادفة إلى الهيمنة والتسلط على ثروات الشعوب ومقدراتها، من خلال التدخل في شؤون بلدانها الداخلية وفرض القيادات السياسية التابعة لها.

- الصعوبات الكبيرة التي تحول دون انصياع الدول الكبرى (الصين والهند) التي تستورد ما يزيد عن ٦٠٪ من النفط الإيراني المصدر إلى الأسواق الخارجية، ولاسباب تخص تلك الدول بذاتها برفضها وضع مصير قرار تزويدها بالنفط أو إيقافه بعهدة الولايات المتحدة الأمريكية، المعروفة بعدم التزامها بالمواثيق والمعاهدات الدولية، وبافتقارها للمصداقية والموثوقية في تعهداتها حتى مع حلفائها، في الوقت الذي يعبر فيه الجانب الإيراني عن موقف صادق شفاف وملتزم بالمواثيق والمعاهدات الدولية، ولعل هذا ما جعل كلاً من الصين والهند يستمران في استيراد النفط الإيراني طوال فترة الحصار والعقوبات التي سبقت توقيع اتفاقية النووي، ويتحملان تبعات العقوبات التي كانت مفروضة في تلك الفترة.

– غياب الإجماع الدولي حول صوابية وشرعية العقوبات المزعومة، ويشكل الموقف الأوربي الذي يرى في العقوبات الأمريكية مخالفة غير مبررة، حتى وإن لم يكن هناك تطابق أوربي إيراني كامل في المواقف عما يجب القيام به من الجانب الإيراني يشان الاتفاق، لأن الاعتراف الاوربي بالتزام إيران بتنفيذ الاتفاق بات حقيقة، فقد اعترفت بها مؤسسات الاتحاد الأوربي والدولية ذات العلاقة، وهذا ما يؤكد عدم شرعية العقوبات والحصار الاقتصادي الأمريكي، وإذا ما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية شرعنة عقوباتها بالحصول على قرار من مجلس الأمن، فإنها لن تستطيع استصدار القرار الخاص بذلك.

– يضاف إلى ذلك الخبرة والقدرة على التحمل والاعتماد على الذات التي تعود عليها الجانب الإيراني في مواجهة العقوبات والاضغوطات، فلقد واجهت القيادات الإيرانية المتسلسلة عقوبات وحصاراً اقتصادياً وسياسياً ودبلوماسياً منذ قيام الثورة نهاية السبعينيات، وفي ظل أجواء ومناخات كانت أصعب وأشد قساوة مما تواجهه في وقتنا الحاضر، وعلى الرغم من ذلك نجحت في تجاوز العراقيل والمشكلات التي اثيرت ضدها ، وخرجت بإنجازات كبيرة وعلى أكثر من صعيد، فقد اعتمدت نموذجها الاقتصادي الخاص بها، وعلى التعلم التكنولوجي المعكوس، وعلى تكييف إنتاجها واستهلاكها وفق مفاهيم ومتطلبات الاقتصاد المقاوم، ولعل هذا ما أثار حفيظة القوى المعادية وزاد في حقدها وتامرها على التجربة الإيرانية التي بدأت بامتلاك ناصية المعرفة والتقدم، وبالإعلان عن وضعها ذلك بتصرف قوى المقاومة والتحرر والتقدم في العالم العربي والإسلامي.

د. موسى الغرير

صناعيو القابون ينتفضون..

■ فؤاد اللحام

■ في اجتماع برئاسة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ تموز الماضي، اتخذت مجموعة من القرارات المتعلقة بمنطقة القابون الصناعية ضمن مسمّى (تطوير المناطق الصناعية بدمشق تنظيمياً وعمرانياً). وقد تضمنت هذه القرارات وقف أعمال الترميم والتأهيل وإعادة تشغيل المنشآت الصناعية والحرفية الموجودة في المنطقة ، وتسليم أصحابها مقاسم معدّة للبناء في مدينة عدرا ومنطقة فضلون الصناعيتين، بمزايا تشجيعية تبدأ بفترة سماح لمدة أربع سنوات يبدأ بعدها تسديد الدفعة الأولى من سعر المقسم، وتقسيط الباقي لمدة ٢٠ عاماً، وتقديم محفزات مادية واجرائية للصناعيين والحرفيين تتضمن تسهيلات الحصول على قروض للبدء بالبناء ، وذلك بعد استكمال عملية تملك المقسم وإعداد الرخصة والمباشرة بالإنشاء، على أن تقدم طلبات الحصول على هذه المزايا خلال ثلاثة أشهر، ويستفيد من هذه الميزات كل الصناعيين والحرفيين في المنطقة الصناعية بالقابون بمن فيهم المالكون والمستأجرون. كما تقرر نقل الشركة الخماسية التابعة للقطاع العام الصناعي إلى مدينة عدرا الصناعية، بعد نقل تجهيزات الشركة العامة للمغازل والمناسج إليها كخطوة أولى، وإيقاف كل أعمال ترميم المنشآت والبنى التحتية في القابون الصناعية الى حين إنجاز المخططات التنظيمية العام القادم.

أثار القرار ردود فعل سلبية من قبل أصحاب المنشآت الموجودة في المنطقة، بعد أن بدأ قسم منهم بإعادة ترميم وتأهيل منشآتهم كون الأضرار التي لحقت بها ليست كبيرة، وطالبوا بإلغاء هذا القرار لعدة أسباب، في مقدمتها أن المنطقة تضم نحو ١٥٠٠ منشأة صناعية وحرفية، تعمل في مجالات النسيج والتريكو والحلويات والأدوية وغيرها. وهي موجودة منذ عام ١٩٥٠، وتم تنظيمها مطلع ستينيات القرن الماضي، وتسميتها إدارياً كمنطقة صناعية، ويمتلك أصحاب المحال والمعامل سندات تمليك نظامية ولا توجد فيها صناعات ملوثة للبيئة. وأن نسبة الدمار التي لحقت بالمنشآت الواردة في تقرير محافظة دمشق ليست صحيحة، وأن المناطق التي تم اقتراح النقل إليها غير ملائمة أبداً للصناعات الصغيرة والحرفية بسبب صعوبة نقل وتوصيل المواد والعمال والزبائن وارتفاع تكاليفها .

وفي ضوء هذه الاعتراضات والاحتجاجات التي برزت فور صدور هذا القرار، عقد اجتماع حاشد للصناعيين في منطقة القابون بمقر غرفة صناعة دمشق وريفها لمناقشة الموضوع، وقامت الغرفة برفع مذكرة لرئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٩ طلبت فيها التريث في إصدار التشريعات اللازمة لترحيل صناعيي القابون للمدينة الصناعية بعدرا، ومناقشة البدائل الأخرى التي تساعد على الحفاظ على حقوقهم وممتلكاتهم، وتكليف لجنة محايدة من الصناعيين والغرفة ونقابة المهندسين لبيان الوضع الفني للعقارات في القابون، نظراً لعدم موافقتهم على التقرير الذي قدمته محافظة دمشق في منطقة القابون، وبيان البرنامج الزمني المتوقع بتحويل الوصف التنظيمي لمنطقة القابون، وتوجيه رئيس الوحدة الإدارية في القابون بعدم تهديد الصناعيين الذين يقومون بالترميم أو الإنتاج بختم منشآتهم بالشمع الأحمر، وتركهم يعتمدون على أنفسهم بترميم منشآتهم وتشغيلها، وعدم توقيف الخدمات العامة للمنطقة من كهرباء وهاتف ومياه، علماً أنه تم سحب بعض المحولات الكهربائية من المنطقة بعد تركيبها.

غرفة تجارة دمشق وجهت أيضاً كتاباً لرئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٩ بهذا الخصوص بينت فيه أن منطقة القابون كانت منذ أربعينيات القرن الماضي منطقة صناعية تضم العديد من المنشآت والورش الصغيرة والمتناهية الصغر التي تتناسب مع محيط المنطقة وتوفر اليد العاملة ومستلزمات الإنتاج، وأن كلفة نقل آلات وتجهيزات هذه المنشآت كبيرة ولا يستطيع أصحابها تحملها، وأن المناطق البديلة المرشحة لتكون مقراً جديداً لهذه المنشآت لا تتوفر فيها اليد العاملة المطلوبة، وبالتالي ستزيد مشكلة البطالة، وأن أي مساس بهذه المنطقة وإعادة تنظيمها لغايات أخرى يلحق ضرراً إضافياً بأصحابها الذين تحملوا سنوات الأزمة والخسائر. وطلبت المذكرة في النهاية دراسة الموضوع في ضوء هذه الأسباب.

الغريب في الموضوع أن القرار المذكور جاء بعد مرور ٤٥ يوماً على زيارة رئيس مجلس الوزراء ومحافظ مدينة دمشق ووزير الإدارة المحلية ورئيس غرفة الصناعة وغيرهم للمنطقة التي كانت بتاريخ ٢٠١٨/٠٦/٢١، وإطلاق الوعود بتأمين المواد الأولية لإعادة البناء والترميم لكامل المنطقة بسعر المؤسسات، وتأمين الكهرباء والماء والهواتف وجميع الخدمات العامة، ودعم البنية التحتية بالكامل شريطة معاودة الصناعيين العمل، خلال ستة أشهر. وقد بدأ الصناعيون فعلياً بذلك وتم البدء بدعم البنية التحتية و تنظيف الطرق وتركيب محولات الكهرباء لجزء كبير من المنطقة! .كما يستغرب الكثير من صناعيي القابون اختيار هذه المنطقة بالذات وفي هذه المرحلة في الوقت الذي توجد فيه العديد من المناطق حول دمشق وضمنها بحاجة إلى تطوير.

أخيراً لابد من التأكيد والتذكير مجدداً بأن المطلوب من الجهات الحكومية المعنية هو تمكين أصحاب المنشآت الصناعية والحرفية من إعادة تأهيل وتشغيل منشآتهم في أقرب وقت ممكن، وليس وضع عقبات ومصاعب جديدة فوق كل ما تكبدوه من خسائر نتيجة الأزمة، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر بهذا القرار من أساسه.

معرض دمشق الدولي في دورته الـ ٦٠

مؤشر على التعافي الاقتصادي ودوران عجلة الصناعة السورية

■ تستعد سورية بكل مؤسساتها وفعالياتها لافتتاح معرض دمشق الدولي في دورته الستين، هذا المعرض يشكل ثمانية وخمسين عاماً، قبل أن يتوقف بسبب ظروف الحرب الإرهابية التي تعرضت لها سورية. ولعل عودة المعرض في دورته الـ ٥٩ في العام الماضي كانت أكبر إثبات على التعافي الاقتصادي، وعودة دوران عجلة الصناعة السورية، إضافة إلى عودة التفاؤل إلى قلوب السوريين الذين صمدوا على مدى سبع سنوات، فاستحقوا النصر على جميع الصعد. ولعل الأهمية الاقتصادية الأكبر للمعرض تكمن في تعريف جميع الدول والبلدان المشاركة فيه بالمنتجات السورية التي أثبتت حضوراً كبيراً في عدد من الأسواق العربية والأجنبية، إضافة إلى فتح المجال أمام الدول المشاركة لعرض منتجاتها من خلاله، مما يعزز التبادل التجاري بين سورية وباقي البلدان الأخرى، ويساهم بشكل كبير في فتح الأسواق التصديرية التي كان للعقوبات الاقتصادية سبب كبير في خسارتها بالنسبة لسورية. مشاركات ومساحات كبيرة الآن بدأت الدول المشاركة بحجز المساحات التي ستقيم عليها أجنحتها، والتي ستكون متميزة بكل المقاييس من حيث عدد الدول المشاركة، حسب ما صرح به وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل، الذي أكد أن العمل يتم الآن لاستكمال الترتيبات الأخيرة للدورة الـ ٦٠ من معرض دمشق الدولي. وأشار الخليل أن عدد الدول المشاركة بلغت حتى الآن ٤٨ دولة، كما بلغت المساحات المحجوزة ٩٠ ألف متر مربع، وهي أكبر مساحة على مدى تاريخ المعرض. أما عن اختلاف هذه الدورة من المعرض عن دورة العام الفائت فقد قال وزير الاقتصاد: تتميز هذه الدورة من حيث الشكل التنظيمي والبنية التحتية لجهة الأجنحة والشركات والاستقبال وسهولة المشاركة والشركات والقطاعات الموجودة ونوعية المعروضات والعدد المتوقع للزوار، إضافة إلى حجم المساحة المشغولة. وأوضح كرتلي أن الاستعدادات الحالية تنطوي على الجانب البنيوي الخاص بتهيئة مدينة المعارض وعلى الجانب التسويقي من جهة أخرى.

الأولوية للشركاء التجاريين

رانيا أحمد معاونة وزير الاقتصاد أشارت أن الدول التي أخذت أكبر المساحات في معرض دمشق الدولي هي الدول الصديقة الذين نعتبرهم شركاء تجاريين لسورية، وهي إيران وروسيا التي حصلت كل منهما على ١٠٠٠ متر مربع. وأكدت أحمد أن هذه الدول شريكة لسورية في تأمين احتياجات الشعب السوري من المواد الضرورية، وبالنظر إلى وقوفها إلى جانب سورية خلال ذروة الأزمة وحتى الآن، فإن الأولوية تكون لها في مسألة الاستيراد، فحين يكون لدينا أكثر من عرض للاستيراد، وتكون إحدى هذه الدول الصديقة بينها، فإننا نعطيها الأولوية، أما من ناحية التصدير فسورية تعمل على إنفاذ الصادرات السورية إلى أسواق هذه الدول، بعد تراجع صادراتنا إليها نسبياً نتيجة الأزمة وما أفرزته من ظروف أثّرت على التجارة الخارجية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن حجم الصادرات السورية في ازدياد وتحسن مستمرين، ومع أن الزيادة ليست بمقدار الطموح لكنها مقبولة وقابلة لتتحسن بشكل أكبر أهداف اقتصادية متبادلة. وأما حول المشاركات في المعرض سواء كانت رسمية أو شركات، فقد أكدت معاونة وزير الاقتصاد أن مشاركات الدول تتضمن هدفين رئيسيين الهدف الأول هو عرض إمكانياتها للمساهمة في عملية إعادة الإعمار في سورية، والثاني لعرض منتجاتها القابلة للتسويق وفقاً لاحتياجات السوق السورية، مشيرة أن هذين الهدفين مكملين أحدهما للآخر، ولكن الإجابة الدقيقة لذلك تأتي من أرض الواقع أي بعد أن تقوم هذه الدول بتحضير أجنحتها التي حجزتها في أرض المعرض. وحول إمكانية اعتبار مشاركة ٤٨ دولة في معرض دمشق الدولي بداية حقيقية للخروج من الحصار الاقتصادي قالت أحمد إن ازدياد أعداد المشاركات يؤكد على القناعة التامة بانتصار سورية وتعافيها. وأما بالنسبة للمساحات التي تم حجزها في المعرض من الدول والشركات في مشاركاتها التجارية والرسمية فأكدت معاونة وزير الاقتصاد أنها أرقام متغيرة وقابلة للزيادة، فإيران وروسيا حجزتا لكل منهما مساحة تبلغ ١٠٠٠ متر مربع، في حين حجزت الهند وبيلاروسيا وأبخازيا مساحات أقل.

أهمية سياحية

لعلنا نظلم معرض دمشق الدولي إذا قلنا إن أهميته اقتصادية فقط، فهي سياحية أيضا، وخاصة من ناحية جذب السياح من مختلف البلدان وإثبات التعافي الاقتصادي والأمني في البلد. أما ما يخص البرامج والأنشطة المرافقة لدورات المعرض فيتم العمل على إعداد الخطة المتعلقة بإقامة المهرجان الفني على المسرح المكشوف، وسيتم استقدام مجموعة من النجوم السوريين والعرب من الصف الأول لإقامة حفلات على طول أيام المعرض باستثناء يوم الافتتاح.

مادلين جليس

مرض اسمه «الطاعة»!

■ لو تساءل المرء عن الصفة الأخلاقية التي يراد من إنساننا أن يتحلى بها في كل مراحل عمره، وفي جميع الميادين التي يتعامل معها خلال حياته الخاصة والعامة، لكانت هذه الصفة، على الأرجح، هي الطاعة. إن الطاعة في ثقافتنا العربية فضيلة الفضائل، وهي الضمان الأكبر للتماسك والاستقرار في المجتمع، وهي الدعامة الأساسية لاستتباب الهدوء والسلام بين الأفراد، وبين كل المؤسسات التي ينتمي إليها الإنسان العربي خلال مراحل حياته المختلفة. والطاعة هي الفضيلة الصامدة التي كان يعتز بها التراث العربي في أقدم عصوره، ومازالت في نظر كتابنا وموجهينا ومعلمينا المعاصرين وساماً على كل من يتحلى به.

إنها في كلمة واحدة الفضيلة التي تبدو في نظر الثقافة العربية صالحة لكل زمان ومكان.

والقضية التي أود أن أدافع عنها في هذه المقالة تسير في الطريق المضاد لهذا التراث الأخلاقي والاجتماعي الراسخ، المتأصل، القديم العهد.

إنني أعتقد أنه إذا كانت هناك أسباب معنوية لتخلفنا وتراجعنا واستسلامنا أمام التحديات، فإن الطاعة تأتي على رأس هذه الأسباب، وتتبلور فيها سائر عيوبنا ونقائصنا.

إن تنشئة الإنسان العربي ترتكز في مراحلها المختلفة على تثبيت هذه القيمة الخلقية والاجتماعية وغرسها بطريقة راسخة حتى تصبح في النهاية جزءاً لا يتجزأ من تركيبه المعنوي. فمنذ سنوات العمر الأولى تعمل الأسرة على أن تكون العلاقة بين الآباء والأبناء علاقة (طاعة)، وتقدم (طاعة الوالدين) على أنها قمة الفضائل العائلية، بل إن الأبناء حين يكبرون ينسبون نجاحهم إلى (دعاء الوالدين) الذي حلّ بركات عليهم، لأنهم كانوا أبناء (مطيعين). ويعمل تراث شعبي كامل على ترسيخ فكرة الطاعة بين الأبناء والآباء، وكأنها هي النموذج الأعلى للسلوك الأسري المثالي. وحين يتكرر هذا النموذج عبر عشرات الأجيال، تكون النتيجة الطبيعية هي جمود المجتمع بأكمله وانعدام التجديد فيه، وتفاخره بشعار رجعي متحجر هو (وينشأ ناشئ الفتيان منا.. على ما كان عوّده أبوه)!

أما العلاقة بين الزوجين فإن أساسها الذي تفرضه التقاليد وتحاصر به المرأة من كل الجوانب، هو طاعة المرأة لزوجها. إن الزوج هو الآمر، وهو الممسك بالدفة، أما الزوجة فإن سيلاً عارماً من الأدبيات والتراث الشعبي والنصائح الموروثة يؤكد أن فضيلتها الكبرى تكمن في أنها زوجة (مطيعة)، فإذا خالفت أوامر (الزوج القائد) أو حاولت الإفلات من قبضته فهناك بيت الطاعة دائماً، أعني سجن التمرد.

وحين ينتقل الطفل العربي من خلية المجتمع الصغرى، أعني الأسرة، ويبدأ في الاندماج في مجالات أوسع وأكبر، يجد نظاماً تعليمياً يقوم، من أوله إلى آخره، على مفهوم (الطاعة). فأسلوب التعليم لا يسمح بالمناقشة أو النقد أو التعبير عن الشخصية المستقلة، وإنما يفترض ضمناً أن التلميذ كائن مطيع، جاء ليستمع باحترام وإذعان، ولا يراد منه إلا أن يردد ما تلقاه، ويكرر ما حفظه عن ظهر قلب. وعلى الرغم من تلك التلال الهائلة من البحوث والتقارير والتوصيات، التي تصدر عن أساتذة التربية واختصاصييها في كل عام، والتي تدعو إلى نظام في التربية ينمي الملكات الابتكارية والإبداعية، ويؤكد الشخصية الاستقلالية والقدرة على مواجهة المواقف غير المألوفة... إلخ، فمازال التعليم عندنا يحتل فيه (الكتاب المقرر) مكانة قدسية، ولا يقوم المعلم فيه إلا بدور الكاهن الذي يحض سامعيه على الالتزام بكل حرف في (الكتاب). وتعمل المؤسسة التعليمية ذاتها على توطين فيروس (الطاعة) في خلايا الأدمغة الفتية الغضة، فإذا بمعاييرها لتقييم أداء التلاميذ ترتكز كلها على الترديد الحرفي للمعلومات المحفوظة، وتعطي أعلى درجات التفوق (للتلاميذ المجتهدين)، وهي في قاموسنا التعليمي لا تعني إلا (الحافظين)، وتعاقب كل من يبدي رأياً ناقداً أو مخالفاً. والأدهى من ذلك أن أساتذة التربية واختصاصييها الذين يرون كارثة التعليم المرتكز على (الطاعة) بأم أعينهم في كل لحظة، لا يتوقفون عن التحليق في عالمهم الخيالي، وإصدار الأبحاث والنشرات الداعية إلى تعليم إبداعي مبتكر، ولا يحاول أحد منهم أن يقترب من السؤال الأساسي والجوهري: ما هي الأسباب الحقيقية لهذا (الفصام) بين كتاباتنا وواقع التعليم؟ وكيف نقيم جسوراً بين ما ندعو إليه على الورق، وما يحدث في قاعدة الدرس؟ وكيف نخطو ولو خطوة واحدة في سبيل عبور الهوة بين التعليم الإبداعي الذي نحلم به والتعليم المذهن والمطيع الذي أنشب أظافره في جميع مؤسساتنا التربوية بدءاً من الروضة حتى الدراسات العليا في الجامعة؟

وحين ينتقل الشاب العربي إلى مرحلة الحياة العملية، يجد علاقات العمل مبنية في الأساس على مبدأ الطاعة، فعلاقته بالمسؤول هي علاقة (رئيس بمرؤوس)، وهو في ذاته تعبير يحمل دلالات بليغة. فكلمة (الرئيس) مشتقة من (الرأس)، أي أن المسؤول في أي موقع للعمل هو رأس العاملين فيه، وهو أعلاهم مقاماً، كما أنه عقلهم المفكر. وأهم الصفات التي تعبر عن تقدير المجتمع للموظف العربي، والتي تؤهله للارتقاء في منصبه، هي أن يكون (موظفاً مطيعاً) يستجيب للرؤساء (أي يحني رأسه الصغير أمام الرؤوس الكبيرة) ولا يناقشهم. وأسوأ أنواع العاملين، التي يتولى فيها المديرون تقويم مرؤوسيهم، هو أن يكون ناقداً، متمرداً، (غير مطيع)، ولكن أهم الميادين التي ينخرط فيها الإنسان العربي بعد أن يبلغ مرحلة النضج، هو ميدان السياسة والحكم، وهنا يصبح مبدأ الطاعة في بلدان العرب هو السائد والمسيطر بلا منازع.

فالحكام في البلدان العربية لا تريد من المواطن إلا أن يكون (مطيعاً) لأوامرهم، وأداة (طيعة) في أيديهم، وقد تتخذ هذه الدعوة إلى الطاعة شكلاً سافراً، فتتولى أجهزة الإعلام المنافقة تصوير الحاكم بأنه مصدر الحكمة ومنبع القرار السديد، ومن ثم فإن كل ما على المواطنين هو أن يوكلوا أمورهم إليه ويعتمدوا عليه، فهو الذي يفكر بالنيابة عنهم، وهو الذي يعرف مصلحتهم خيراً مما يعرفون، وهو الذي يعنيهم من مشقة اتخاذ أي قرار، وفي مقابل ذلك إن أي نقد أو اعتراض أو تساؤل يوصف بأنه (عصيان) هو إثم لا يغتفر. فكبيرة الكبائر هي (شق عصا الطاعة) (لاحظ الارتباط في التعبير اللغوي التراثي، بين الطاعة والعصا)! وجريمة الجرائم، ولكن دعوة الحكام إلى الطاعة قد تتخذ طابعاً غير مباشر، حين يصبح الشعار الذي يسود المجتمع هو (الاتحاد والنظام) أو حين يطلب إلى الشعب الاستغناء عن ديمقراطية النقد والمعارضة، والاكتفاء بـ(ديمقراطية الموافقة)، أو حين تخنق كل صيحة احتجاج بحجة أنه (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة)، على أن أشهر هذه المحاولات المستترة لتأكيد مبدأ الأمر والطاعة في علاقة الحاكم والمحكوم هي تحويل هذه العلاقة إلى (عائلة واحدة) أو ما يسمى في مصطلح العلوم الاجتماعية باسم النظام الأبوي أو البطريركي.. ذلك لأن السمة المميزة لعلاقة رب الأسرة بأفرادها هي أن له عليهم حق الطاعة، وهكذا فإن الحاكم حين يصبح (كبير العائلة) أو (رب الأسرة الواحدة)، يطالب لنفسه بحقوق الأب، الذي لا يخضع لمحاسبة أبنائه، والذي تطاع أوامره، مهما كانت قسوتها، برضاً واختيار، والذي ينبغ أن تقابل صرامته بالحب، لأنها تستهدف دائماً صالح (العائلة)، والأهم من ذلك أن (الأب) أو (الكبير) هو الذي جمع الخبرة والمعرفة والرأي السديد، وكل من عداه أقل منه قدرة، ومن ثم ينبغي أن يترك القرار له وحده، وعلى الآخرين أن يسعدوا ببقائهم في الظل. لو بدا أن في قراراته ظلماً أو عدواناً، فإن ذلك يرجع إلى جهلهم بمصالحهم الحقيقية، التي يعرفها (الرجل الكبير) خيراً من أي فرد من أفراد (الأسرة).

وهكذا ففي كل مجال من مجالات الحياة يجد الإنسان العربي مبدأ الطاعة مفروضاً عليه، يدفعه إلى المسايرة والخضوع والاستسلام، ويقضي على كل إمكانيات التفرد والتمرد في شخصيته. إن الطاعة تحاصر المواطن العربي من كل جانب، وتلازمه في جميع مراحل الحياة، وتفرض نفسها حتى على من يدعون (الثورية) في مجتمعاتنا.

على أنك حين تطيع، لا تكون ذاتك، بل تمحو فرديتك وتستسلم لغيرك، وأكاد أقول إن أعظم إنجازات الإنسان لم تتحقق إلا على أيدي أولئك الذين رفضوا أن يكونوا (مطيعين)، فالمصلحون الذين غيّروا مجرى التاريخ لم يطيعوا ما تمليه عليهم أوضاع مجتمعاتهم، وأصحاب الكشوف العلمية الكبرى لم يطيعوا الآراء السائدة عن العلم في عصورهم، والفنانون العظام لم يطيعوا القواعد التقليدية التي كان يسير عليها أسلافهم، وهكذا فإن كل شيء عظيم أنجزته البشرية كان مقترناً بقدر ما من التمرد، ومن الخروج على مبدأ الطاعة، وأكاد أقول إن الإنسان لم يكتسب مكانته في الكون إلا لأنه رفض أن (يطيع) الطبيعة ويستسلم، كما تفعل سائر الكائنات الحية، لقواها الطاغية، وهكذا فإن الإنسان الذي يعرف معنى وجوده هو ذلك الذي يهتف في اللحظات الحاسمة من حياته: (أنا متمرد، إذاً أنا موجود).

يونس صالح

في استقبال النص النقدي

■ لا ريب في أن ما نصطلح عليه بالنص النقدي، ليس هو النص الموازي للنص المُبدَعْ، أو المحاكي له، أو الذي يمثله ترجمةً له وشرحاً لخطابه، كل ذلك سيغدو من النوافل والبدهيات، لكن النص النقدي هو النص الذي يقوم على استثمار المعرفة والذائقة والمرجعيات المؤسسة، وقبل كل ذلك استثمار الوعي النقدي، بذلك الأثر الإبداعي. ومما تواضع عليه النقاد قولاً: هو نصٌ على نص، بكنه يفارقه في زوايا النظر ويعبر به أمداء من التأويل المنتج، وصولاً إلى خطاب القيمة، أي بمعنى بقاء هذا النص حاضراً في الذاكرة طويلاً، وسواه سوف يعبر إلى هشاشته واندثاره على الأرجح.

ومع ذلك فإن النص النقدي المنشود هو ما يحاكي بصورة أو بأخرى الخطاب المعرفي الذي يستدعي استحضار مرجعية الكاتب، فضلاً عن أجهزته المفهومية وقدراته الذاتية في البناء، ابتداءً من اللغة النقدية التي تجهر بالتجاوز والامتلاء، لا باستعراض الأفكار والمصطلحات والمفاهيم المعجمية والبلاغية، والحداثة المتوهمة، إلا على النحو الذي يستثمرها لتبدو في حيز الإجراء والتطبيق، قيمة مضافة إلى النص المُبدَعْ قبل القارئ وبعده.

وما يحدث في شأن الكثير من النصوص (النقدية)، هو محاولتها، بلغة وصفية، قراءة النصوص، ومن خارج مرجعيات الكاتب، وهذا ما سبب خطلاً كبيراً في الاستقبال للنص، فكأن قصد الكاتب هو الأساسي، وليس قصد النص، ومن ثم كيف يتم توظيف المعرفة من –الخطاب إلى الممارسة– لطالما كانت هذه المعرفة هي حصيلة المكابدة والقراءة والاستيعاء، والموهبة الفطرية / المركبة، في إنتاج معرفة تتجاوز ما وقر لدى القارئ من مسلمات، وغير نصوص بعينها ظلت وفية للعلاقة ما بين الناقد والكاتب، بوصفهما أفقان حواريان بعيداً عن الشخصنة والاستعلاء، ذلك أن الحديث عن لغة النقد، لا ينفك أن يكون حديثاً عن المنهج والذائقة والثقافة، إضافة إلى قيم بعينها، يحوزها النص النقدي، وأدلها في هذا السياق، هو أن تكون لغة ثرية، مغايرة، لا تمتثل للنص الإبداعي، بقدر ما تفارقه وتذهب إلى آفاقه البعيدة لتطل على المعنى القصي، الذي بات من مكونات الذاكرة الجمعية الجمالية والمعرفية، التي تسهم في إغناء ذلك المثلث الذهبي (النص، الكاتب، القارئ)، وأي انفصام في هذه العلاقة سيحيلنا إلى مفارقات التداول النقدي، وخصوصاً لجهة اللغة (النقدية) التي لا تقوم على استثمار تلك المعرفة، بل تشظيتها على مستويين: الأول هو الإبهام الذي لا يُحتمل، والثاني هو التبسيط المُخل، والذي لا تحتمل خفته أيضاً. وعلى الأرجح أن مساءلة ثقافة النصوص النقدية، بعيداً عن توسلها ذلك، هو المدخل لمعرفة النص أولاً، ومن جهة ثانية، يمكننا القول لا نصَّ نقدياً بلا ثقافة، مهما كانت درجاتها ومستوياتها وخصوصيتها، لأننا هنا ليس بإمكاننا أن نجتزئ تلك العملية المركبة، وأن نقصم عرى تلك الصيرورات، التي تَسِمُ رحلة الإبداع إلى النقد، فكلاهما أي النقد والإبداع، من جذر واحد، لكنهما ينفصلان جزئياً في الخطاب والطريقة والأدوات، حتى يستقيم خطاب المعرفة، خطاب التكامل وإنتاج المعيار، فالمعيار هو المتحرك دلالة فيما النص الإبداعي يظل قيمة ثابتة وبدرجات متفاوتة، وهذا ما يستدعي قدرات تأويلية تخص الناقد لينتجها في لغته الثرية، التي لا تقوم على فقه تلك اللغة بقدر ما تقوم على استكناه معنى المغامرة بشقيها الإبداع والنقد، فهل يَصَحُ القول هنا، إن معظم ما يُمارس من نُقود على النصوص ينتمي بشكل أو بآخر إلى أصالة المغامرة، ونتائجها المحسوبة وغير المحسوبة، لطالما كانت المواجس الفاعلة وما تزال تمثل أحد أهم الروافد في العملية الإبداعية، وعليه فإن السؤال الكبير حول ماهية النص النقدي، لا تتأتى إلا عبر مغامرة محايثة يضطلع بها الناقد لسبر آفاق النصوص، إذ إنه كثيراً ما تستوقفنا لغة نقدية مُتوهَمة لا تعدو كونها سياحة في المتداول الأثير، وفي الشفاهي العتيد، ملتبسة حدَّ الذهول، في مخرجاتها ومدخلاتها، مترجرجة العمارة، ولا نعلم حدودها المعيارية ما بين إطلاق حكم القيمة النهائي، وحصافة التوصيف، مسكونة بأفعال الماضي، أكثر منها بأفعال المضارع، التي تقف على راهنية النصوص لا ماضيها فحسب، وهذا يعني في حيز الاستقبال أننا نساءل لغة إن لم تستطع أن تضيف إلى النص وصاحبه وتكتشفه، فهي لا تعدو أيضاً أن تكون خطاباً استعلائياً، يجهر (بأنا) الناقد المزعوم، أكثر منها ما يجهر به خطابه!

أحمد علي هلال

جورج قرم في مقاربة جديدة للعلاقة بين الفكر والسياسة عربياً

■ يعيد الباحث والمفكر اللبناني جورج قرم في كتابه (الفكر والسياسة في العالم العربي) – منشورات دار الفارابي، يعيد النظر بالطروحات النمطية الطابع التي أصبحت مسيطرة على الساحة الفكرية العربية، المتأثرة إلى أبعد الحدود بالإشكاليات الغربية الفلسفية والاستشرافية والجيوسياسية، وعلى الطروحات السياسية حول صراع الحضارات، والعودة إلى الالتزام بالإسلام ديناً ودنيا ونمط تفكير.

وإعادة النظر بالطروحات النمطية الطابع كما يشرحها قرم تطاول طرحاً آخر قلما تعمّق المثقفون العرب بدرسه وبحثه، حول دور المفكرين المسيحيين الذين لعبوا دوراً مختلفاً عن دور المفكرين المسلمين منذ مطلع عصر النهضة وحتى اليوم، كما تظهر في كتابات مفكرين مبدعين هما اللبناني ألبرت حوراني، والفلسطيني هشام شرابي.

أصدر حوراني (المستشرق البريطاني اللبناني الأصل) كتاباً في الستينيات من القرن الماضي بعنوان (الفكر العربي في عصر النهضة) وقد ترجم إلى العربية، وكان هذا الكتاب دائماً محل استيحاء من قبل العديد من المؤلفين والباحثين. استهل حوراني الحديث عن عصر النهضة بوصول نابليون إلى مصر عام ١٧٩٨، والصدمة التي أحدثها في الدوائر الفكرية العربية، واختتمها عام ١٩٣٩ عشية الحرب العالمية الأولى. كرّس حوراني الفصول الأولى من كتابه لتعريف سريع بالدولة الإسلامية ولقضايا السلطنة العثمانية، أما الفصل الرابع فهو عبارة عن لمحة موجزة عن الأفكار التي طرحها الطهطاوي في مصر، وخير الدين التونسي في تونس، وبطرس البستاني في لبنان، ثم خصّص الفصلان الخامس والسادس لشخصيّتين مهمتين في الإصلاح الإسلامي هما جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ويتناول في الفصل السابع الكتّاب الذين عملوا على التوفيق بين الإسلام والحداثة، أما في الفصول الأخيرة فيبتعد حوراني عن سياق الفصول السابقة، حيث كان يستذكر من دون تمييز المفكرين العرب من مسيحيين ومسلمين، كي يضعهم فجأة في موقف تناقضي عبّر عنه في الحديث عن الدور الطليعي الذي اضطلع به الرواد المسيحيون في علمنة العالم العربي وبخاصة شبلي الشميل (١٨٦٠–١٩١٧) وفرح أنطون (١٨٧٤–١٩٢٢).

يرفض المفكر اللبناني جورج قرم طروحات حوراني (وأنا معه) حول وجود فروقات هامة بين المفكرين المسيحيين والمسلمين، تتمظهر في كون المفكرين المسيحيين كانوا أكثر راديكالية من أقرانهم المسلمين في الدعوة إلى فصل الزمني عن الروحي. في الواقع إن القول إن هؤلاء المفكرين كونهم مسيحيين بالولادة هم أكثر قرباً من الأفكار العلمانية الأوربية، وأكثر جذرية من المسلمين، لا تتطابق مع الكتابات التي طالب فيها المسيحيون والمسلمون على حد سواء بالفصل بين الزمني والروحي، وإعطاء الفرد قيمته وحريته بما في ذلك حرية المعتقد. تجدر الملاحظة أن التقسيم الثنائي ذي الطبيعة الجوهرانية بين المفكرين المسلمين والمفكرين المسيحيين الذي ابتدعه حوراني في كتابه، مستوحى من المقاربة الأنتروبولوجية التي طبّقها الاستشراق الأوربي في دراسته للمجتمعات العربية. في السياق نفسه أصدر المفكر الفلسطيني هشام شرابي (٢٠٠٥١٩٢٧ كتابه (المثقفون العرب والغرب) في السبعينيات من القرن الماضي، واللافت في هذا الكتاب الهوة التي يظهرها وكأنها صعبة التجاوز بين المفكرين العرب المسيحيين والمفكرين المسلمين، ومع أنه قسّم المفكرين المسلمين إلى فئتين، أي السلفيين الإصلاحيين، أو المحافظين من جهة، والعلمانيين من جهة أخرى، إلا أنه اعتبر أن المفكرين المسيحيين هم وحدهم العلمانيون الحقيقيون، وأكثر ما يثير الدهشة هو أنه يضعهم في فئة واحدة يتكلّم عنها بطريقة مجرّدة ومنزوعة من سياقها التاريخي، كما لو كان يوجد ضمنياً بُنى ذهنية مسيحية خاصة لم يؤثر فيها الوسط الإسلامي الذي عاش فيه العرب المسيحيون منذ مجيء الإسلام إلى بلاد الشام وبلاد ما بين النهرين ومصر، ويطلق على هذه الفئة تسمية (المسيحيون المستغربون) الذين يعتبرهم مقتلعين من جذورهم، لا يستطيعون أن يجيدوا إلا التطلع إلى أوربا ومنظومة قيمها. وما يثبت هذا الاقتلاع من الجذور، بالنسبة لشرابي، هو الهجرة الكثيفة للعرب المسيحيين نحو أوربا والأمريكيتين.

في المقابل يرى شرابي أن المفكرين المسلمين الإصلاحيين حتى الذين بقيت ميولهم العلمانية سطحية، لم يترسّخوا فقط في وسطهم الثقافي الطبيعي، بل كان فكرهم خاضعاً للقيود التي فرضتها عليهم هذه البيئة، والمنظومة الفكرية الإسلامية التي تتميّز بها، ولا يمكن إعادة النظر فيها بعمق. إن فرضية شرابي حول التمييز بين المفكرين المسيحيين والمفكرين المسلمين كرّست صورة نمطية على ما يرى المفكر اللبناني كثيرة التداول تشير إلى بعض الأشكال الاستعمارية التي أفاد منها الاستشراق في قولته إنه ممنوع على العرب المسلمين إمكانية الخروج من عقلية جامدة ومنغلقة، بحيث يستحيل تغييرها مهما تغيّرت الظروف، وأنه محكوم على المسيحيين العرب بالبقاء في الهامش، أي أقليات ذات وعي جماعي بائس من دون الاعتبار أن المسيحيين العرب خلقوا الوعي القومي، لا بل هم قدّموا أعمالاً مهمة حول الدين الإسلامي، فيما يعتبر الكثيرون منهم أن كون المرء مسيحياً عربياً يعني أيضاً أنه مسلم على المستوى الثقافي من دون أن يكون بالضرورة، مسلماً على الصعيد الإيماني.

يعتبر قرم أن التقسيم الثنائي الذي أطلقه حوراني وتبنّاه شرابي بين فكر عربي مسيحي يعتبر مقتلعاً من جذوره ومرتهناً بكليته للفكر الأوربي من جهة، ومن جهة أخرى فكر مسلم راسخ في هذا القدر من العمق التاريخي لدرجة لا يمكنه معها أن يعيد النظر بعمق في أوضاعه الذاتية بما يضمن له إصلاحها. إن طرحاً من هذا النوع لا بدّ أن يكون جذّاباً ضمن إطار المقاربة الأوربية الاستعمارية الطابع التي لا ترى في المسيحيين سوى (أقليات) أي بقايا من تاريخ المسيحية النازحة من (الشرق السامي) كما يقول أرنست رينان إلى (الغرب الآري). إن فرضية شرابي كما يرى المفكر اللبناني فرضية مبتكرة ولا تتطابق مع الوقائع التاريخية الماضية. فالمسيحيون العرب عاشوا مع المسلمين في بلاد الشام وبلاد ما بين النهرين منذ مجيء الإسلام وحافظوا على اللغة العربية وحموها من التتريك وما زالوا حتى اليوم، والمسيحيون العرب كانوا في طليعة النضال ضد فرنسا وإنكلترا اللتين تعاقبتا على الانتداب على سورية ولبنان وفلسطين، وينسحب الأمر نفسه على المسيحيين العراقيين، أضف إلى ذلك أن قسماً كبيراً من العرب المسيحيين يتكوّن من ريفيين لهم جذور محلية فائقة المتانة، بما في ذلك المصريون الذين يتديّنون بالعقيدة المسيحية القبطية، وبالتالي فإن فرضية (الاتجذر) عند شرابي منافية تماماً للواقع.

ويبدو أن شرابي، على ما يرى قرم، لم يتعرّف إلى أعمال ثلاثة من كبار الأدباء المسيحيين العرب هم جبران خليل جبران (١٨٨٣–١٩٣١) وميخائيل نعيمة (١٨٨٩–١٩٨٩) وجرجي زيدان (١٩١٤١٨٦١) وقد أعلن الاثنان الأوّلان جهاراً تعلّقهما بروحانية الشرق العربي، مقابل الحياة الحديثة في الغرب بحيث داناها بشدّة على غرار العديد من المفكرين المسلمين، أما الثالث فقد عمّم في شكل واضح تاريخ الإسلام العربي وبسّطه من خلال سلسلة من الروايات التاريخية. وقد تجاهل شرابي الدور السياسي الكبير فيما بعد الفترة التاريخية التي درسها للعديد من المسيحيين المعادين للإمبريالية، والمؤمنين بالقومية العربية في كل من مصر وسورية ولبنان وفلسطين بمن فيهم زعماء الحركات الفلسطينية من أمثال جورج حبش ووديع حداد ونايف حواتمة.

كتاب اللبناني جورج قرم يمكن النظر إليه كرحلة في الفكر العربي المعاصر يمتزج فيها الفكر بالسياسة، والتاريخ بالاجتماع، وهذا النهج في تناول الأمور لا يسلكه إلا القادرون من المفكرين الذين ينظرون إلى الوقائع والأحداث من خلال ارتباطها بمراحل التاريخ، وبالسياق الاجتماعي الاقتصادي الحي.

كتاب قرم مرة أخيرة يكشف عن غنى الفكر العربي وتنوّعه بشيء من التفصيل، غنى تفتح له القلوب والأذهان.

موريس أبو ناضر
(الحياة)

فضاءات ضيقة

د. عاطف البطرس

الكتاب.. المصدر الأساس للمعرفة

■ يعتقد البعض أن مفهوم كلمة ثقافة يعني بالضرورة الثقافة المفيدة، ويعارضون فكرة أن ما هو ضارّ لا يدخل ضمن مفهوم الثقافة، فالثقافة برأيهم ذات صفة إنسانية بشكل دائم.

لكن استعراض الواقع الثقافي في أي بلد من بلدان العالم يؤشّر إلى أن هناك ثقافات منها المفيد والضروري، ومنها الهدام والضار، بل حتى في أنساغ الثقافات المفيدة والضرورية قد تتسلل أفكار هدامة.

إذا سلمنا بذلك، يبرز أمامنا سؤال وجيه: ما هو الضار والهدام في الثقافة؟ ومن هي الجهة المخولة بتحديد ذلك؟!

ما من شكّ في أن المجتمعات التي قطعت أشواطاً في التطور الثقافي، يستطيع أفرادها، بما تكدّس لديهم من معارف وخبرات، أن يميّزوا بين الضار والنافع، فهم ليسوا بحاجة إلى وسيط أو مرشد يقول لهم: هذا كلأ الأرض وذاك مجرى الماء، أما في المجتمعات التي يتدنى فيها المنسوب الثقافي، فلا بد لهم من مرشد أو دليل أو وسيط يوضح لهم ويهديهم إلى ما يمنعهم وما يؤذي تكوينهم الإنساني.

الكتاب مازال حتى يومنا هذا، رغم تقدم وسائل التواصل الاجتماعي، المصدر الأساسي للثقافة، فهو جامع، وفيه ثبت بالمصادر والمراجع، ويعالج موضوعات محددة يتم استقصاؤها، والتحقق منها قبل أن تصدر في كتاب.

لما كان للكتاب هذه الأهمية في التكوين الثقافي للإنسان، يثار سؤال يستوجب الإجابة: ترى ماذا نقرأ؟ وهل كل الكتب مفيدة أم أن هناك كتباً ضارة؟

الكتب مثل الأصدقاء من حيث التأثير، وكما قيل قديماً (خير جليس في الأنام كتاب) و(إياك وأصدقاء السوء)، كذلك احذروا الكتب المسيئة إليكم وإلى إنسانيتكم.

ثمة كتاب يقرأ أكثر من مرة، وكتاب يقرأ مرة واحدة، وكتاب لا يستحق القراءة، فما هي المعايير التي تحدد ما هو المفيد، وما يجب أن يقرأ، وما نعرض من كتب؟

في كل مرحلة تاريخية، نحتاج إلى نوع خاص ومحدد من الكتب، إضافة إلى كتب الثقافة العامة الضرورية بشكل دائم. ففي المزات الاجتماعية نبحث عن الكتب التي تقوي النسيج الاجتماعي وتزيد من تعاضد أبناء المجتمع الواحد على ؟ما بينهم من تفاوت قد يبلغ حد التناقض. وفي مراحل المواجهات الوطنية، نشجع الكتب التي تنمي الشعور الوطني وتدفع بالإنسان إلى الدفاع عن وطنه، لا بوصفه أرضاً فقط، وإنما بوصفه قيماً ومثلاً وتقاليد وثقافات وتاريخ ولغة ... الخ.

إذاً، القيمة المعيارية متغيرة ومتبدلة بحسب الظروف، فكل ما ينمي التفتّح الإنساني، ويغني ويعمق إنسانية الإنسان، هو مفيد وضروري له، وكل ما يدفع إلى الكراهية، ويشعل ويغذّي نار الغرائزية، ويعطّل العقل، يجب فضحه ومواجهته بقوة وصرامة، عن طريق استخدام الحجة والمنطق في تفنيد أفكاره، وتوضيح أهدافه ومقاصده.

الكتب التي تسعى إلى تأبيد الماضي بكل ما فيه، والتي تدعو إلى البحث عن حلول للمحاضر من خلال تجارب الماضي، دون مراجعة ودون أن تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات والمستجدات، هي كتب معيقة للتطور، بل ضارة، ويجب التصدي لها.

كل كتاب لا يساعد على تنمية الذائقة ولا يحمل في مضمونه محتوى إنسانياً يعتبر كتاباً ضاراً.

هناك ما يسمى بالكتب الصفراء، وهي تسمية ملطفة لبعض المؤلفات المخجلة والمشينة، فكونها من الماضي (التراث) لا يشفع لها بالبقاء، ولا يفرض علينا، لقدمها، أن تبقى في ساحة التداول.

المرحلة اليوم تتطلب التركيز على كتب الثقافة الوطنية، والكتب التي تعتمد التفكير العلمي، والتي تعمل على صيانة الكلية الاجتماعية، الداعية إلى المحبة بديلاً عن التباعد ونشر الكراهية والتفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

تتنوع مصادر الثقافة، والإنسان بحاجة إليها حاجته إلى الماء والهواء، والعقل لا يعمل بشكل سويّ إلا إذا زوّدته بالوقود، ووقوده المعرفة، والمعارف مايزال الكتاب من أهم مصادرها.

احذروا الكتب الهدامة حتى ولو كانت تمجد الماضي، فليس كل ما فيه يستحق التمجيد. وهنا علينا القيام بعملية مراجعة شاملة معيارها: احتياجات الحاضر، ورهانات المستقبل، فالماضي بكل ما قدمه من حلول مضى ولا يمكن استعادته، وإنما الاستفادة من دروسه لتجنب أخطائه وتجاوز عثراته، واجتثاث مسبباتها.

المحدد النهائي لما نقرأ، وما نحن بحاجة إليه اليوم تمليه علينا ظروفنا الحالية وتصوراتنا لمستقبل ثقافتنا التي ستؤسس لبناء سورية الجديدة، التي يستحق إنسانها تقديراً واحتراماً منا جميعاً.

atef.albbo71@gmail.com

مصالح اقتصادية وراء جرائم الاتجار بالبشر

■ الاتجار بالبشر يعني جميع الممارسات اللاإنسانية من قبل البشر تجاه بعضهم، والتي اتخذت في سالف الزمان تسميات تناسبت ولغة عصرها (الرق، العبودية، القنانة، السخرة، النخاسة، الجواري). تسميات يتجلى في حروفها كل معاني الإذلال والمهانة. وقد عرفت غالبية المجتمعات القديمة نوعاً أو أكثر من هذه الأنواع (الرومان، اليونان، العرب، الفراعنة.. الخ)، فكان العبيد يشكّلون إحدى أهم طبقات المجتمع في تلك الإمبراطوريات.

ومع تطور القوانين الناظمة لحياة الدول والمجتمعات في العصر الحديث، أصبحت التسميات أكثر حداثة تتستّر خلفها ممارسات ربما أكثر وحشية، فتُصبح (النخاسة) تجارة رقيق أبيض مثلاً. والحداثة ذاتها، دعت الدول الكبرى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لوضع لائحة بحقوق البشر، عُرفت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي انبثقت عنه عدة قرارات واتفاقيات ذات صلة بالحقوق منها القرار ١٩٢/ ٦٨ لعام ٢٠١٠ واعتبار ٣٠ تموز من كل عام يوماً عالمياً لمناهضة الاتجار بالأشخاص، تتمُّ فيه الإضاءة على الكم الكبير من أنواع الاتجار بالبشر (لاسيما في ظلّ الكوارث والحروب) بهدف التوعية بمعاناة الضحايا وتعزيز حقوقهم وحمايتها. وللعلم فقد جرت إضافة (تهريب المهاجرين) ضمن قائمة الاتجار بالبشر بعد انعقاد قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين، التي خرجت بإعلان نيويورك الذي تُعرّف الفقرة (أ) من مادته الثالثة الاتجار بالأشخاص بأشكاله المختلفة، والتي من ضمنها تجنيد الأشخاص أو نقلهم وتحويلهم أو إيوائهم بدافع الاستغلال أو حجزهم عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو أيٍّ من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو الابتزاز أو إساءة استخدام السلطة أو استغلال مواقف الضعف أو إعطاء مبالغ مالية أو مزايا بدافع السيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال.

وفي أيلول من عام ٢٠١٥، اعتمد العالم جدول أعمال التنمية المستدامة (٢٠٣٠) بأهداف وغايات تتعلق بالاتجار بالأشخاص، وتدعو إلى وضع حدّ للاتجار بالأطفال وممارسة العنف ضدّهم، واتخاذ تدابير ضرورية ضدّ الاتجار بالبشر، وكذلك السعي إلى إنهاء كل أشكال العنف ضدّ المرأة والفتاة واستغلالهما.

في سورية، تمّ التنبّه لمثل هذه الجرائم، فصدر المرسوم رقم ٣ لعام ٢٠١٠ الخاص بمنع جرائم الاتجار بالأشخاص تماشياً مع قرار الأمم المتحدة. لكن الحرب التي اشتعلت في سورية بعد ذلك، قد شرّعت الأبواب كلها أمام مختلف أنواع الاتجار بالبشر دون حسيب أو رقيب في الداخل والخارج، فكانت النساء والأطفال أكثر الضحايا تضرراً من هذه التجارة غير المشروعة. وبعد كل هذا تُعلن المقررة الخاصة للأمم المتحدة للاتجار ماريا جيامارينارو: (هناك مصالح اقتصادية هائلة وراء الإستغلال، وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل من الصعب جداً الحصول على نتائج جيدة في العمل على مكافحة الاتجار بالبشر، لأن هذا الاستغلال يتمُّ التسامح به بشكل كبير).

فإلى متى ستبقى التشريعات الأممية والمحلية كرنفالات آنية؟

إيمان أحمد ونوس

صكٌّ للكرامة

■ ضمان اجتماعي، تأمين (طابو أخضر)، سند ملكية، أوراق متعددة الأسماء متباينة الوظيفة، لكن في نهاية المطاف تصبّ في بوتقة واحدة وهي كفالة الحقوق والسير ضمن إطار القانون. لكن سؤالاً تطرحه معطيات الواقع، أليس للكرامة الإنسانية ضمان؟

ركبُ الحضارة الذي نسايره راح يخطط لقولبة الأشياء ضمن أطر منسّقة محددة ومكفولة، فلمَ لا تعتمد الدول صكّاً للكرامة؟

مُجريات الواقع تُشير إلى أن عملية البيع والاعتداء تسير على قدم وساق، لذلك بمجرد تطبيق فكرة الصك تصبح الكرامات قابلة للبيع والشراء بطريقة أكثر حضارية!

هل هزُلت الأمور لدرجة أننا بتنا نناقش فكرة الكرامة أو الإنسان بطريقة تهكمية وتعبيرات غير مباشرة عن كميّة البشاعة التي وصلنا إليها؟

إن امتداد الحرب لسنوات طويلة على الخارطة السورية أدى إلى تحوّلها إلى أن تكون الراعي الرسمي لكل آفة تفتك بنا على اختلاف نوعها، وفي كل مرة نفرد النقاش حول قضية معينة نَشُدّ الحرب من ناصيتها لتقبع في قفص الاتهام وندينها لأنها وراء كلّ ما نمرّ به!

لذلك حتى في قضية اليوم، كانت الحرب هي البيئة الأكثر جودة لنموها واتخاذ ذرائع متباينة لتتوغل في الهيكل العظمي للمجتمع.

الاتجار بالبشر عملية رائجة رابحة غير مُكلفة، المواد الخام (البشر) متوافرة وبكثرة.

قبل الخوض في التفاصيل، ماذا يعني الاتجار بالبشر؟ وهل كانت هذه الجريمة ضمن اهتمامات الشأن الدولي؟

الاتجار بالبشر هو تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الإختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

زمن العبودية من المفروض أن يكون قد ولى منذ مئات السنين، لكن القُبح مُستوطن في النفوس حتى عدنا له في أول مرة دقت الظروف ناقوسنا، ذلك أننا نرى كرامات تُسفك بكل بساطة، فالإنسان السوري ضمن الحدود الجغرافية للمنطقة ذاق مُرّ الاسترقاق على اختلاف الأنواع والشدة. وهناك نقطة مهمة أُثِّرت في واقعنا، وهي وجود تنظيمات إسلامية دنّست كرامة المرأة بالسبي والاغتصاب إضافة إلى الزواج القسري، كما جنّدت الطفل لمصالحها، وهذا ما يندرج ضمن إطار الاتجار.

الموضوع مُفرطٌ في الواقعية، وربما لا نملك إحصائيات حتى نُطبّل بها ونجمع شفقة وتعاطفاً متزايداً، ما نملكه هو واقع وأحداث لا يمكن الاستهانة بها كغيرها، فتبقى حبيسة المشاعر.

القضية بحاجة إلى تدابير حازمة صارمة، فالوضع الاجتماعي والحاجة المادية لا تُبرر القبول والخنوع عند بعض الأطراف، ولا تُبرر مُمارسات بعضهم الآخر.

غزل حسين المصطفى

شباب ومجتمع
Youth & Society

الحياة تافهة وبائسة.. غير لائقة بالإنسان!

■ ما زال كثيرون في عصرنا من ضحايا العبودية الحديثة والاتجار بالبشر، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، وهي لم تتوانَ يوماً عن تخصيص احتفاليات لأبشع الجرائم.

ظاهرياً، كان لهذا التأريخ هدف إنساني في ظلّ مناهضة كلّ ما يُعتبر مُهيناً للنفس البشرية، أما فعلياً وبحسب عام ١٩٤٥ الذي أُسست خلالهُ هذه المنظمة، فمازال الواقع بعيداً عن قرارات الأمم المتحدة وعن سطوتها اللاخدمية، علماً أنّها لو كانت تخدم الحال البشري لكُنا قد سمعنا بصدى الأعوام الثلاثة والسبعين الماضية على تاريخ التأسيس والتي لم تحد من هذه الجرائم.

والأشد فجيعة، هو البُرهة التي يعاني فيها السوريون قسوةً لم تُخففها الأمم المتحدة، ولا حتى الزمن بعيد الأمد، فالرجال والنساء والأطفال ممّن وقعوا فريسةً بين أيدي المتاجرين بالبشر، تُقدّر نسبتهم بحوالي ٣٠٪ من التعداد السكاني للسوريين، وعلى فرض أنّ هذه النسبة دقيقة جداً، لا بد أنّ الأطفال هم الأكثر هلاكاً في ذلك. وهذا التصنيف جمعي يشمل من هم داخل سورية وخارجها.

ونظراً لأنّ التقدير الأعلى للمهاجرين هم من فئة الشباب، فقد سجّلت حالات الاتجار بهم حدّ اللامعقول من انتهاكات وعراقيل وضعت بين الحدود الدولية، لتتحول إلى وسط من الغاب، العبثي، المهول. وفضلاً عن هذا وذاك، كان للاستغلال حصة كبيرة من أجساد المهجّرين، ليعانوا ما عانوه من تعنيف واستغلال جنسي وإساءات دون منازع.

غير أنّ من بقي ظلاً للحصار لم يكن حاله أفضل من ذلك بكثير، حسب إيقاع الضرورة التي فرضتها الحرب والقائمون عليها ممّن اتخذ العنف وسيلة، والاستغلال هدفاً.

والنساء بيقين في وضع لا يوصف، فقد طُبّق عليهن أبشع أنواع الاتجار، ويتحول مُعظمهن إمّا إلى عاملات مُستغلات جسدياً ونفسياً، وإمّا بائعات هوى مقابل الفُتات.

وللأطفال حديث مُطول عن حالات اتجار تمّ تسجيلها من شدة وحشيتها، فعمالة الأطفال وتسربهم من المدرسة مشكلة من العسير حلها، وإن أمكنّ حلّ بعضها، كان لعواقب تبعاتها عجز كبير في نفوس من رصد مثل تلك الحالات، فجرائم التحرش الجنسي وضعت الأطفال في سحيق هوّة الانحراف المجتمعي. كما تطرقت بعض الإحصائيات إلى ظاهرة تزويج الأطفال مقابل المال أو مساعدات المفوضية التي تعد الراعي الرسمي لمناهضة الاتجار بالبشر!

فالحرب لم تكن الحدث الجلل والمسبب لذلك كله، بل كانت مشكلة أجّجت ما كان قائماً ورفع نسبه ليس غير.

فالمرحلة الآنية تجعلنا كبشر وليس كسوريين وحسب بحاجة إلى أن نبتعد عن أكل لحم بعضنا بعضاً في ظلّ تدعيم تدخل الحكومات والجهات المعنية، الذي لن يكون رادعاً ساري المفعول ما لم نبدأ بكفّ أنفسنا أولاً.

علماً أنّ هذه التأملات القاسية هي بعيدة عن أن تجعلنا نستسلم، إنما هي على النقيض من ذلك.

غزل محمد عائشة

حلول طويلة الأمد بأسعار مجزية

■ انصبَّت الجهود في أروقة الجمعية العامّة للأمم المتحدة لاستصدار إعلان نيويورك رقم(٧١/ ١) لعام ٢٠١٦ من أجل اللّاجئين والمهاجرين وأقرّ المجتمعون في البند ٩ بحجم الكارثة الإنسانية:

(كثيراً ما يواجه اللّاجئون والمهاجرون ويلات لا يرون فيها بصيص أمل، ويتجشّم الكثير منهم مخاطر كبرى، فقد يقع بعضهم فريسةً لعصاباتٍ إجراميةٍ أو ضحيةً للاتجار).

نعم، تمّ الاعتراف بهذه الجرائم بعد أن أضحت سيناريوهات مشوّقةً لأفلام ومسلسلات تدرُّ ربحاً إضافياً، وكم شاهدنا من أمثالها على مختلف الشّاشات، كالمسلسل السّوري (كتاب الحب) الذي صوَّر في ثلاثيته (موطني) موت أحد الأطفال غرقاً في البحر، وتجمُّد أمّه في الحلقة التّالية بالبراد المعدُّ أساساً لنقل الخضراوات وليس البشر... ترى أين ذهبت تلك الأجساد التي لم تدفن بشكلٍ يليق بها لا في موطنها الأصلي ولا في مكان الموت؟!

بعد كل هذا يصمِّم القائمون على السِّياسات الدَّولية على إنقاذ تلك الأرواح في البند ١٠ من الإعلان ذاته:

(نحن مصممّون على إنقاذ تلك الأرواح، وبالمثل مصممّون على إيجاد حلول طويلة الأمد لنكافح بكل ما أوتينا من وسائل حالات إساءة المعاملة والاستغلال التي تعانيها أعدادٌ هائلةٌ لا حصر لها من اللّاجئين أو المهاجرين).

هم يريدون حلولاً طويلة الأمد! لماذا؟ ليتمكّن المجرمون من حصد المزيد من الأرواح التي لا ناقة لها ولا جمل!! أليسوا بذلك شركاءٌ في الجريمة، لإدراكهم أن أفراد تلك العصابات فوق أيِّ قانونٍ أو قرار؟

ومع ذلك يسعون لإيجاد تلك الحلول ذات الأمد البعيد، ليكتمل العمل المسرحيُّ الهازئ بكلّ القيم الإنسانية بإعلان تراجعهم عن خطّة عملهم تلك من خلال ترك الأبواب مواربةً في البند ١١:

(نقرُّ بالمسؤوليّة المشتركة للتّعامل مع حركات النُّزوح القسري، مسلِّمين في الوقت ذاته بتفاوت القدرات والموارد المستخدمة في التّصدي لهذه الحركات، حيث يجب أن يحصل اللّاجئون والمهاجرون على الدَّعم والمساعدة والحماية الشاملة بما يتماشى مع التزامات الدُّول بموجب القانون الدَّولي).

بهذا الكلام تتهرَّب الدُّول الملزمة من واجباتها بذريعة عدم امتلاكها للإمكانيات التي تؤهِّلها للوقوف بوجه أولئك المجرمين وعصاباتهم.

أين العقاب الذي من شأنه أن يوقف هذا الإجرام؟ من سيداوي جروح أهل فقدوا أبناء لا يملكون حتى قبراً يزورونه عند تلظّي الشّوق؟

ألم تصل البشريّة إلى حدّ الإشباع من هذه الجرائم؟؟ أم أنّ أفلام أكلة اللّحوم أمست واقعاً حيّاً؟

كلُّ هذا يصبُّ في صالح فئة قليلة هي فوق أي قانون وفوق كل اعتبار، لنصل إلى خلاصةٍ مفادها أنّ كل تلك القوانين والمواثيق ما هي إلّا بعض بلسمة كاذبة للجراح، ومن باب اتّقاءً اللّوم، لأنها لم تفض إلى أيّة نتيجة حتى اليوم، وأظنُّها لن تفعل ما لم يوضعَ القانون في مكانه الصّحيح فوق الجميع بلا استثناء.

إيناس ونوس

برسم البيع... برسم الموت

■ (هل نتحدث عن (فروات رؤوس) الهنود الحمر التي كانت تؤخذ للذكرى وتُعلّق في بيوت الأرستقراطية الأوربية، والأمريكية الراقية و(الديمقراطية)، بينما كانت نساؤها يغمى عليهن عند رؤيتهن الفأر؟ أم نتحدث عن سفن الرقيق التي كانت تنقل الأفارقة المسروقين بالملايين من غاباتهم وقبائلهم إلى العالم الجديد لبيعهم رقيقاً من أجل خدمة الأرض؟ وهل هناك حاجة للتذكير بأنه حتى ثورة أبراهام لنكولن، المعروفة بثورة تحرير العبيد، لم تكن إلّا تحريضاً من الشمال الصناعي لعبيد الأرض الزراعيين كي يهجروا الجنوب ويتجهوا شمالاً (وهم (أحرار)) حيث الحاجة ملحّة إلى هذه اليد العاملة الرخيصة؟)– من كتاب (حيونة الإنسان) للراحل الكبير ممدوح عدوان.

الرق والعبودية والسبي وغيرها من الأشكال الأولى للاتجار بالبشر تبقى، على بشاعتها وقبحها، أقل إيلاماً ممّا يحصل الآن في مجال الاتجار بالبشر.

في عصر شرعة حقوق الإنسان والمنظمات والهيئات التي تدافع عن إنسانية الإنسان وحقه في حياة حرة كريمة، إضافة إلى حقه في العمل والتنظيم والاعتقاد والرأي . . الخ، تجري أبشع عمليات تحويل الفرد إلى سلعة، يرغي في ماكينة الرأسمال العلاقة التي تطحن البشر والطبيعة بلا رحمة ولا حساب للأجيال القامة حتى من أبناء الرأسماليين أنفسهم.

حتى الأنبياء والرسل لم يتجرؤوا على محاولة إلغاء الرق والعبودية والاتجار بالبشر، بل حاولوا جعل أحوال هؤلاء الضحايا أقل سوءاً ومحاولة تخفيض عددهم، بمنح المذنبين فرصة محو ذنوبهم بتحرير عبد أو أكثر.

ورغم أن الرق والعبودية ممنوعتان قانوناً منذ زمن طويل إلّا أن استغلال الإنسان والاتجار به مادياً ومعنوياً عملية مستمرة طالما استمرت المجتمعات الطبقية، وخصوصاً الأطفال والنساء، فظاهرة الخادمات اللاتي يتمُّ استقدامهن من بلدان فقيرة إلى بلدان ثرية هي اتجار محض تحت تسميات متعددة.

وتخلق الحروب بأنواعها (أهلية، أو إقليمية، أو عالمية) بيئة خصبة لعمليات الاتجار بسبب غياب القانون وانتشار الفقر والتشرد، وتزدهر تجارة الأعضاء البشرية لينعم الأثرياء بأعضاء أجساد الفقراء الذين يكتب عليهم أن يصبحوا معوقين ومعلولين.

كانت حالات الاتجار بالبشر في سورية محدودة جداً وتقتصر على الحالات المُقنّعة(استقدام الخادمات مثلاً) وفي نطاق ضيق، لكن سنوات الحرب العجاف فتحت الباب أمام شتى أشكال الاتجار بالبشر والأعضاء، ولا توجد حتى الآن إحصاءات حقيقية ودقيقة عن أعداد الضحايا وخصوصاً من الأطفال الذين بقوا بلا أهل وصاروا مادة مناسبة لجشع وسفالات التجار ومافيات الحرب.

وجرى الحديث عن شبكات من الميليشيات التي تعددت وتنوعت خلال

بتنا برسم البيع مع التخفيضات

■ حالنا نحن البشر، في زمن الحروب والفقر، حال من أضحوا تجارة رائجة كأي سلعة دونما تردّد في تخفيض السعر أحياناً.

طبعاً الاتجار بالبشر قديم قدم الجنس البشري على الأرض، وبأشكال مختلفة، مثل استغلالهم بالعمل لساعات طويلة وبأجر قليل، ولا يغيب عن أحد الاستغلال الجنسي الذي يُعتبر من أبشع أنواع الاتجار بالبشر، إذ يتمُّ استغلال الفتيات وخاصة صغيرات السن والجميلات مقابل المال، لتكنّ أداة للمتعة يمارس على جسدها شتى أنواع القذرات مقابل مبلغ مادي كتعويض عمّا سببه هذا العمل الشنيع من قهر في نفوس أولئك الفتيات، وخاصة من أُجبرت وأُرغمت من قبل الآخرين على فعل هذا، لتحظى آخر الليل بوجبة طعام وفراش للنوم تحت سقف بيت بعد أن تهدّم بيتها في الحرب وضاعت أسرتها بالهجرة أو غيّبها الموت. ولا يمكن أن نتجاهل الرجال الذين يُستغلون جنسياً سواء من أمثالهم الرجال الذين يرغبون بهذا الأمر مع أقرانهم من الجنس نفسه وطبعاً مقابل المال مستغلين الظروف الصعبة. وهناك بعض النساء الطاعنات في السن ممّن يستغللن فتيات في أوج العمر مستغلات ظروف القهر لمن هم في سن الدراسة الجامعية وبحاجة إلى المال والعمل مقابل استغلالهم جنسياً. ولا يغيب عنّا الطفل واستغلاله هو الأشد خطورة عندما تستغله بعض المحطات القذرة ويزج في أفلام إباحية ليكون مادة للعرض، ويا له من منظر قاتل للطفولة والبراءة وخاصة في نفوس أطفالنا.

فالاتجار بالبشر يتمثّل بالاستغلال الجنسي واستغلال أرباب العمل للعمال بأجر قليل وساعات طويلة، كذلك تجارة الأعضاء وخاصة في الحروب والأزمات، وهنا لا فرق بين صغير أو كبير، أنثى أو ذكر، المهم قلب سليم وكلية سليمة وعين بصيرة، وهذا ما راج في الآونة الأخير في سنوات الحرب بسورية، لتكون أجسادنا متفرقة في دول الجوار برسم البيع والسمسرة على جسد فتي سليم.

هو ذا حال الشعب السوري في حرب جعلت منه مادة للبيع في سوق النخاسة، ولم ينسوا أن يصدروه أشلاء إلى دول الجوار. وبالرغم من قدم عهد تجارة البشر، لكن لم يُرحم الشعب السوري خلال سنوات حرب شرسة جعلت من أجساد أفراده لقمة سائغة للمتعة وسلعة سليمة وطازجة للبيع والشراء، وغاب عن أهل التحريم أن يُحرّموا قهرنا، بنشرنا مع السعر على شبكات البيع والشراء لكلية سليمة وقلب نابض بمبلغ كذا، وفتاة جميلة بجسد رشيق لتقضي ليلتك الحمراء بسعر رائع، وطفل يتحمّل العمل لساعات طويلة مقابل المنامة والطعام، ورجل كهل يتحمّل مشقات العمل والصعود على السلالم لتلبية متطلبات نزلاء البناء مقابل أجرة المنزل، وسيدة قادرة على العمل لفترات طويلة مقابل(سكبة) طعام لأطفال جياع، ليكون حالنا في الحرب مثل أي شيء يُسعّر مع الاحتفاظ فقط بكلمة إنسان ومواطن سوري!

وعد حسون نصر

● اغلق تحرير العدد مساء الاثنين ٢٠١٨/٨/٦

معايير محاربة الفساد.. فهل تنتصر حكومتنا عليه؟

■ كثر الحديث الحكومي منذ أيام حول الفساد ومكافحته في المؤسسات ومحاسبة الفاسدين، وقد خصصت رئاسة مجلس الوزراء جلستها الأسبوعية لمناقشة موضوع مكافحة الفساد، الأمر الذي لاقى انتقادات كبيرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فمن المعروف لسنوات لم تعالج الحكومات السورية المتتالية أي ملف فساد أو أي ملف يخص المواطن السوري، مع أن الصحف السورية طرحت ملفات مهمة جداً لقضايا فساد كبيرة، كما تناولت حالات تجارة علنية يقوم بها ضعاف النفوس ضد المواطن السوري الذي قدم أغلى ما يملك من أجل وطنه، ومن أجل حماية مؤسساته.

أما المتنفذون فقد زادوا من ظلمهم وفسادهم، وحمايتهم لتجار الحرب وأثريائها الذين ظهروا على حساب الشعب الكادح . فعن أي مكافحة للفساد تتحدث حكومتنا العزيزة؟

الصحف تمتلئ بالقضايا العالقة لسنوات بانتظار معالجتها، عن أي علاج للفساد تتحدث الحكومة وهي من أغلقت ملف التحقيق في الشهادات الوهمية، لأنه يدين الكثير من المسؤولين ذوي السيارات الفارهة والأحذية اللماعة؟

أين خطة مكافحة الفساد التي يطالب بها الشعب السوري منذ سنوات طويلة؟ ومن هم المسؤولون الذين تمت محاسبتهم؟ وماذا عن ملفات الأطباء الاختصاصيين بمجالات عدة والذين تم إقصاؤهم من وظائفهم لأنهم عارضوا الفساد، التي لا تزال مطوية في مكتب رئاسة مجلس الوزراء دون أي قرار أو تعويض حتى؟!

وماذا تقول وزارة الصحة عن عملها في مكافحة الفساد الذي جعل صيدلياتنا مراكز بيع وتجارة؟ وأدوية المواطن السوري تسعّر وفق البورصة اليومية للدولار بارتفاع مستمر دون هبوط؟ أم مراكز المعالجة للطب البديل الذي يتاجر بها أشخاص لا يحملون شهادة بالطب والمداواة؟ وقد تناولت صحيفة (النور) هذا الملف في العدد ((٨٢١)) الذي لم يحرك ساكناً في الحكومة، بل زاد أصحاب هذه المراكز انتشاراً بمحاضراتهم التي تفتقد للعلم؟ وماذا عن البلديات التي تعنف المواطن العامل الكادح كل يوم؟ ماذا عن التعليم العالي الذي أصبح بأدنى مستوياته لحساب الجامعات الخاصة والشهادات الوهمية؟ ماذا عن الأسعار التي كوت المواطن؟ وهل ارتفاع معدل الفقر كان من برنامج مكافحة الفساد للحكومة السورية؟ أين استراتيجيات ومعايير برنامج مكافحة الفساد في جدول أعمال حكومتنا اليوم هل جرى وضعه ومناقشته؟

الفساد موجود في كل المجتمعات، إلا أنه يهدد بشكل أكبر الثروات الاقتصادية والسياسة للبلدان النامية. فالرشوة وتضارب المصالح والصفقات غير المشروعة تشكل عبئاً على الاقتصاد، وتشوه في الوقت ذاته السياسات التنموية، كما تهدم الثقة في المؤسسات العامة للدولة.

ينعكس الفساد سلباً على المجتمع ومؤسساته وبصور متعددة وكثيرة، ومن هذه الصور على سبيل المثال سوء تخصيص الموارد، التي تتجه للفساد والرشوة والموجهة أصلاً لمشاريع حيوية وتنموية وخدمية، مثل تعبيد شارع ما، توضع الميزانية للمشروع بمقدار ٥ ملايين يصرف على تعبيد الطريق مليون واحد، أي يعبد بطريقة سيئة وأدنى من المشروع الموضوع لتعبيده بكثير و٤ ملايين يتم تقاسمها.

ومنها انخفاض الاستثمارات وهروب رؤوس الأموال للاستثمار في بلدان أخرى، وهذا ما حدث خلال سنوات، فعدم احترام القانون، واختراقه بسبب الفساد، وتعذيب المستثمر بالإجراءات الحكومية لا يضمن للمستثمرين حقوقهم بمشروعهم واستثماراتهم.

أيضاً ارتفاع معدل الفقر وارتفاع معدل البطالة في المجتمع، بسبب عدم حصول المواطنين على فرص عمل تؤمن لهم دخل معيشتهم، فانعكاس الحرب على المواطنين البسطاء الكادحين خلال سنوات كان سيئاً، وتحول في بعض المدن إلى عنف من قبل دوائر المحافظة والبلدية، بمنع المواطنين من العمل على البسطات وغيرها.

ومنها ضعف المنافسة وقلة الابتكار بسبب احتكار السلع لأصحاب المصالح، ويكفينا أن نطرح مثالاً قطاع الاتصالات في سورية الذي لم يسمح بدخول مشغل ثالث ورابع في المنافسة الشريفة، لذلك شهد ارتفاع أسعار وقلة خدمات وغيرها.

هل من معايير لمكافحة الفساد؟ هل من استراتيجية؟

يتبادر إلى أذهاننا جميعاً سؤال نكرره باستمرار: كيف يمكن للحكومة أن تستأصل هذا الفساد الذي بات علنياً وعلى مرأى الجميع؟ هل سنرى بلدنا في القادم من دون فاسدين؟

لقد نجحت الكثير من الدول العالمية المتقدمة في استئصال الفساد وتطوير مؤسساتها وفق قوانين صارمة و معايير إدارية واستراتيجيات قلصت نسب الفساد إلى حدوده الدنيا، وقد مرت هذه البلدان بحروب وتضخم اقتصادي وفساد، ولكن التصميم على الإصلاح جعلها في المراتب الأولى عالمياً اقتصادياً واجتماعياً وقانونياً، فإن كانت نية حكومتنا محاربة الفساد ومكافحته من مؤسساتنا الحكومية وإعادة إحياء المجتمع، وتطوير البلد، فلابد من وضع معايير واضحة وفق استراتيجية صارمة في التنفيذ، ومن المعايير التي يمكن أن تكون من الأولويات في مكافحة الفساد:

خلق الشفافية والانفتاح في الإنفاق الحكومي

يمثل كل من الدعم والإعفاءات الضريبية، والمشتريات العامة من السلع والخدمات، والمخصصات خارج الموازنة التي تخضع لسيطرة السياسيين عناصر للطرق المختلفة التي تدير بها الحكومات الموارد العامة. وتجمع الحكومات الضرائب، وتلجأ إلى أسواق رأس المال لجمع الأموال، وتحصل على مساعدات خارجية، وتضع آليات لتخصيص هذه الموارد بغرض تلبية احتياجات متعددة، وتقوم بعض البلدان بذلك بطرق شفافة نسبياً، وتبذل جهوداً لضمان استخدام الموارد لخدمة المصلحة العامة.

وكلما كانت العملية أكثر انفتاحاً وشفافية، قلّت فرصة وقوع المخالفات والاستغلال، فحرية الصحافة وانخفاض مستوى الجهل، بالمثل، سيشكلان سياق الإصلاحات.

وسواء كان بلد ما لديه مجتمع مدني نشط أم لا، فإن وجود ثقافة المشاركة يمكن أن يكون عنصراً مهماً يدعم الاستراتيجيات المختلفة التي تهدف إلى الحد من الفساد.

البدء في إصلاح نظام العمل في الحكومة ورفع الرواتب

إذا كانت الأجور في القطاع العام منخفضة ولا تكفي الموظف لسد أقل حاجاته ومعيشته، فإن بعض الموظفين يجدون أنفسهم تحت ضغط لتكملة دخولهم بطرق (غير رسمية)، فعلى الحكومة منح الموظفين رواتب تكفي لتغطية احتياجاتهم لتصبح تنافسية مع رواتب القطاع الخاص، وفي الوقت نفسه يجب إعداد قواعد ومعايير متخصصة بقياس الأداء ورصده ومتابعته، وتوفير التدريب اللازم، كما يجب تحديد سلطات المفتشين بدقة حتى يبقوا ملتزمين حدودهم.

إعداد قوانين سليمة

يجب أن تشكل الشفافية عنصراً أساسياً لعمليات المشتريات لضمان تحقيق عنصر النزاهة والمنافسة الشريفة في عمليات التعاقد الحكومي، كما يجب أن تكون المشتريات والمناقصات علنية لا خلف الكواليس.

الحد من الروتين

يشير الارتباط القوي بين انتشار الفساد ونطاق البيروقراطية كما حددتها، على سبيل المثال، مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، إلى الرغبة في التخلص من العديد من اللوائح غير الضرورية مع الحفاظ في الوقت نفسه على المهام التنظيمية الأساسية للدولة، حيث يشير روز أكرمان إلى أن (النهج الأكثر وضوحاً هو ببساطة التخلص من القوانين والبرامج التي تساعد على الفساد).

تبسيط القوانين الضرائبية

يعمل تبسيط القوانين الضريبية على الحدّ من الفساد وتقييد المسؤولين وذلك بالتقليل من نسبة التهرب من الضرائب وزيادة الالتزام بتسديدها وذلك بخفضها.

توحيد معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات

إن تطبيق المعايير المحاسبية المعترف عليها دولياً يزيد من الثقة والشفافية لدى المستثمرين والمراجعين، لذلك يجب تطبيق هذه المعايير والالتزام بالأداء المحاسبي للمؤسسة مع وجود لجان خارجية مهمتها تدقيق الحسابات بشكل دوري، وهذا ما تقوم به كبرى الشركات الخاصة.

إشراك الخبراء والاختصاصيين في المجتمع بمكافحة الفساد

إن إشراك المفكرين والخبراء والجمعيات العلمية والاجتماعية في عملية الإصلاح له أهمية كبيرة، فهي تعمل على نشر الوعي وانتقاد مكامن الخطأ في الأداء الحكومي والمؤسساتي، وتعمل على المطالبة بالتغيير، فهذه التجمعات كان لها الأثر الكبير في المساهمة بمكافحة الفساد في الدول المتقدمة لما تتركه من أثر في المجتمع بنشرها للوعي ومساءلتها للقطاع العام والخاص على حد سواء.

دور الإعلام ودعمه

على الحكومة دعم الصحفيين العاملين في المجال الاقتصادي بدورات تدريبية لتزويدهم بالأدوات التي تمكنهم من تحليل حالات الفساد وكشفها، لأن الإعلام يشكل أداة ردع قوية للفساد وخاصة بالنسبة لبرامج الخصخصة وللمشاريع الحكومية، ويجب دعم القوانين التي تضمن حرية الحصول على المعلومة لكي تقوم بدورها الرقابي الفعال، إضافة إلى معالجة الملفات التي تطرحها الصحافة والتحقيق فيها.

مكافحة الفساد أولية وطنية

يجب أن تقوم بها الحكومة السورية بعد نصر جيشنا الباسل على الإرهاب المسلح، فهل تنتصر الحكومة على الفساد وتفي بوعودها وتصريحاتها لسنوات طالت ظلمة لياليها!؟

سليمان أمين

تعزية

توفيت في الأردن السيدة الفاضلة:

زهرية عبدو كولكجي

«والدة الرفيقين

محمد خير مريش وإحسان مريش»

وذلك بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٥.

قيادة الحزب الشيوعي السوري الموحد، وأسرة (النور)، تتقدمان من الرفيقين (أبو ثائر، وأبو نوار) ومن أولاد الفقيدة وعائلتها الكريمة بأحرّ التعازي القلبية، متمنّين لهم دوام الصحة وطول العمر.

إخوة في الفساد

■ (المبدأ الأساسي المنصوص عليه في القوانين المرعية هو أنه لا أحد فوق القانون). عبارة لطالما سمعناها وقرأناها بعدة صيغ حتى مللنا منها ويئسنا من تطبيقها، وها هي من جديد تكرر تحت قبة مجلس الوزراء بهدف تطبيقها على جميع الأصعدة وفي كل المجالات (مشددين على أهمية تحديث أنظمة المؤسسات كخطوة أساسية لمكافحة الفساد والفاسدين وداعميهم). كلمات تجعلنا نقف كثيراً عند واقع الحياة في سورية الذي بات غارقاً في الفساد ويعجّ بالفاسدين نفسهم الذين طالما طالبنا بمحاسبتهم، وما أحوجنا اليوم ونحن نعاني تداعيات خلفتها الحرب الطاحنة التي ننفض غبارها إلى أن يصدر قانون لمكافحة الفساد، فنحن بأشد الحاجة إليه وإلى تطبيقه على وجه التحديد.

فلا نفع لقانون يسهل تخطّيه بطرق الرشا المختلفة والمتعددة وأساليبها الملتوية والتي لا تعد ولا تحصى والتي يتفنن الفاسدون باستحداثها، فهي طرق غير مألوفة لجمع الأموال واجتلاب الثروة السريعة، والتي يكون فيها الخاسر الوحيد هو المواطن السوري، فهذه الأموال التي يسعى خلفها الفاسدون تسرق من خزينة الدولة، فبدل أن تنفق هذه الأموال في سبيل إعادة الإعمار وتأهيل البنى التحتية وبناء المدارس والمنشآت الصناعية والأعمال التجارية، تحولت لكي تصب في جيوب الفاسدين وتكدس في خزناتهم الخاصة. وبمجرد تتبّع حال السوريين المعيشية، يمكنك عرض حالات الفساد اللامتناهية، وكلما تعمقنا أكثر تكشفت ممارسات الفاسدين وظهرت أطماعهم من سرقات كبرى يصعب الكشف عنها إلى تجاوزات متعددة تضرّ بالمواطن بشكل مباشر.

فمثلاً يقع المواطن في وزارة الكهرباء تحت رحمة الموظف المسؤول عن قراءة ساعة الكهرباء في منطقة ما، فإما أنه يأتي حقاً ويأخذ الأرقام بشكل صحيح او لا، وهنا تكون أحد ممارسات الفاسدين، فيتلاعب بالأرقام Âليرفع من قيمة الشريحة المستهلكة، ويقوم بتنبيه صاحب المحل أو المنزل على هذا الفعل فيسرع المواطن المسكين ويدفع لهذا الموظف بعض المال في سبيل إعادة الشريحة إلى ما كانت عليه، أو يتضح أنه لم يذهب إلى العقار ويقوم بعمله فيضع كمية الاستهلاك في النهاية حسب رغبته من دون أن يكون هناك مراقب يتأكد من أداء مهمته، وتصبح مسألة أخذ رشوة من المواطن في أيدي بعض الأشخاص المتنفذين، فيتفق على Âرفع شريحة المواطن بشكل عالٍ جداً وإصدارها على هذا النحو. يحاول المواطن بعد ذلك السعي لتقديم اعتراض على فاتورته المرتفعة، فيكون الرد عليه إما بإهمال طلب اعتراضه، أو أن يتفق مع المراجع على أخذ رشوة قيمة أحياناً تصل إلى نصف قيمة الفاتورة لقبول طلب الاعتراض الذي سبق أن قدمه. وهكذا يحصل الفاسدون على الأرباح من جيب المواطن المغلوب على أمره.

أو أن تجد مجموعة من الأدوية المخصصة للمواطنين في المشافي العامة والمستوصفات الصحية سبيلها لتصل إلى من يستحق من المواطنين، من الذين ينتمون إلى ذوي الدخل المحدود، ولكن يجد الفاسدون طريقة للاستفادة من هذه الأدوية وتصريفها في الأسواق بطرقهم الخاصة، فتتحول الارباح إلى جيوبهم دون خوف من رقابة أو من قانون يكبح فسادهم.

الفساد يستشري حتى في المدارس، ففي مدرسة قبلت إدارتها رشوة مقابل انجاح طالب راسب. كما يظهر الفساد عند تفعيل (فيتامين واو) أي الواسطة التي تمنح المتقدم لوظيفة بطاقة المرور تخوله تجاوز أصحاب المؤهلات، فيقع الاختيار على صاحب الواسطة بشكل مسبق وتصبح مسابقة التوظيف في دوائر الدولة عبارة عن مسرحية كبيرة الكل يشارك فيها، من أجل إيصال صاحب الواسطة إلى الشاغر المطلوب، وغيرها كثير من اشكال الفساد المنتشر في كل القطاعات، من الاستيراد والتصدير وإدخال مواد غير مطابقة للمواصفات للأسواق السورية، إلى النقل العام، ووزارة التعليم وفساد بعض مدرسيها الجامعيين، وغيرها الكثير من الأمور التي باتت تستغل المواطن السوري، حين يكون الفساد هو المسيطر الأقوى في هذه المجالات.

فالفساد الذي طال كل القطاعات وانتشر فيها لن يكفيه إصدار قانون صارم يقيد به الفاسدون ويكافحهم، فالمواطنون لن يرضوا أن يكون القانون عبارة عن إبرة بنج تنسيهم ألم الفساد، ريثما يبقى مجرد قانون جديد أقرّولم ينفّذ.

فإن لم تصدر الحكومة قانوناً محكماً خالياً من العيوب والثغرات وتعمل بكل جهودها على تطبيقه فلن تستطيع كسب ثقة المواطنين بها من جديد وعلى وجه التحديد بعد أن فقدو الأمل واستسلموا للأمر الواقع في أن الفساد يبسط أذرعه في كل مكان ويحكم سيطرته فيه.

الفساد جمع بين الفاسدين الذين لم يجمع بينهم حب الوطن ولا قرابة الدم ولا النسب الرفيع، بل كانوا إخوة في الفساد يدافعون عن مصالح بعضهم ويسعون لتحقيقها واقتسام الغنائم فيما بينهم، أما الخاسر الوحيد فهو الوطن.. والمواطن.

نحن محكومون بالأمل... فهل تنجح الحكومة في الامتحان الصعب؟ هذا ما نتمنّاه.

ولاء العنيد

● تتمات ● تتمات ● تتمات ● تتمات ● تتمات ● تتمات

القنيطرة خالية من الإرهاب

تتمة المنشور ص ١

العمل لتشكيل اللجنة الدستورية التي تمثل جميع الأطراف.

الأمريكيون مازالوا (يلملمون) ضجيج ما بعد لقاء بوتين وترامب، وقد يلجأ صقورهم إلى محاصرة أي نتائج إيجابية محتملة لهذا اللقاء، لكن إدارة ترامب مازالت تناور وتتلاعب بمواقفها المعلنة إزاء العديد من القضايا الدولية، وخاصة العلاقة مع إيران وكوريا، وفي المسألة السورية بالدرجة الأولى، فبعد إعلانها عدم الاستمرار في دعم الإرهابيين في الجنوب السوري، دلّت المؤشرات على أن المجزرة الإرهابية بحق أهلنا في السويداء ما كانت لتحصل لولا دعم مباشر من الأمريكيين، كذلك ما تزال ردود الإدارة الأمريكية، على المبادرات السلمية التي يقترحها الجانب الروسي لإنهاء الأزمة السورية، تتراوح بين الصمت.. والرفض.

روسيا تقود جهداً دولياً لإعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، ويتشعّب هذا الجهد إقليمياً ودولياً، وخاصة في دول الجوار، ويقدم تصوراً متكاملاً حول هذه المسألة، لكن التجاوب الدولي حتى اليوم لا يتناسب مع جدّية الطرح الروسي، وهنا لا نفهم موقف بعض السياسيين اللبنانيين الذين يعرقلون إتمام هذه العملية.

المواطنون السوريون بدؤوا يشعرون بعودة الحياة إلى طبيعتها في جميع المدن والمناطق، وساعد في ذلك انطلاق فعاليات كبيرة ارتبطت بالأمن والاستقرار، كمعرض الكتاب، ومعرض دمشق الدولي، والتحضير لاستحقاق هام تمثله انتخابات الإدارة المحلية، وهم رغم معاناتهم المعيشية والاجتماعية متفائلون، بعد إنجازات جيشهم الوطني، باقتراب نهاية أزمتهم التي أرهقتهم، وبإصرارهم على الحفاظ على وحدة بلادهم، أرضاً وشعباً، وعلى حريتها وسيادتها، وحقوقهم السياسية والدستورية في خياراتهم المستقبلية، وعلى توافق مكوناتهم السياسية والاجتماعية ضمن حوار وطني شامل يفتح أمام سورية آفاقاً واسعة نحو مجتمع ديمقراطي، علماني.

اجتماع اللجنة المركزية يفتتح بالوقوف حداداً

تتمة المنشور ص ١

يوم أمس ارتكب بقايا الإرهاب الداعشي مجزرة جديدة ذهب ضحيتها العشرات من المدنيين العزّل في محافظة السويداء، وكان من بينهم الشهيد يامن أبو عاصي، والمئات من الجرحى والمخطوفين. لقد تأكّد بذلك أن الحرب ضد الإرهاب لا تزال مستمرة بضراوة، وأنه مدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وحلفائهما.

حداداً على الضحايا في محافظة السويداء، وتكريماً للرفاق الذي رحلوا عنا في الفترة الأخيرة:

الرفيقة الشيوعية المناضلة أسماء الصالح، التي اعتقلت وصمدت في سجن المزة أيام الوحدة، والناشطة في الحركة النسائية السورية،

الرفيق سمير عسل، المناضل العمالي في منظمة حلب والعضو في اللجنة المنطقية فيها سابقاً.

الرفيقين يعقوب توما عبده، وعبد الجليل إسماعيل من الحسكة، اللذين توفيا في السويد،

والرفاق عكرمة داود سليمان، وسمير فهد هلال، والدكتور مجيد مسعود، والدكتور محمد طالب من منظمة دمشق الذي شيع قبل أيام في بلدته محجّة في حوران،

ولجميع الرفاق الراحلين الآخرين،

وإجلالاً وإكباراً لجميع شهداء الحزب والوطن، نقف دقيقة صمت.

انتخابات الإدارة المحلية.. الأفعال تعيد الثقة

تتمة المنشور ص ١

بحتة، ولا وجود لقوائم انتخابية معدّة مسبقاً للانتخابات، وسيقتصر دور المحافظات على الجانب التنظيمي من حيث تأمين المستلزمات المادية والبشرية لإنجاح عمل لجان الترشيح والانتخاب القضائية، وأن المواطن السوري حر في انتخابه لأي مرشح.

وتبرز أهمية هذه الانتخابات، وضرورة أن تكون نزيهة، وأن تعبّر تعبيراً حقيقياً عن طموح الجماهير في أن تنتج مجالس تضع أمامها هدفاً أساسياً، هو الدفاع عن مصالح أوسع شرائح المجتمع السوري، في هذه المرحلة التي تطرح أمام البلاد بصورة ملحّة مسألة إعادة الإعمار، وضرورة أن تكون موجّهة نحو تلبية حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن تمثل تحالفاً جدياً لا سلكياً للقوى الوطنية الممثلة بالجبهة الوطنية التقدمية وسائر المواطنين الشرفاء.

إن هذا التطمين لا يجد صداه لدى أعداد كبيرة من السوريين، وتسود أجواء سلبية في كثير من المحافظات السورية، ولقد انعكس ذلك في الإقبال الضعيف على الترشح، وفي عدم اهتمام المواطن بهذه الانتخابات، ويُظهر الجو السائد العام أن المشاركة الفاعلة فيها ستكون ضعيفة جداً. وهنا يطرح المواطن السوري العادي الذي جرّب هذه الانتخابات في الماضي، والتي لم يشعر بنتائجها وتأثيرها الإيجابي على مستوى حياته، السؤال التالي: لماذا يجب أن أنتخب إذا كانت النتائج معلومة؟ وأين هي الضمانات المتوفرة كي تكون هذه الانتخابات نزيهة وتعكس رغبة المواطنين ومصالحهم؟ هل الضمانات هي الدعاية التي يقوم بها الإعلام؟ أم تصريحات هذا المسؤول أو ذلك حول النزاهة وحول حيادية من يشرف على هذه الانتخابات؟ وما هي الآليات التي يجب أن تتاح لتوفير انتخابات حقيقية تؤدي إلى وصول أشخاص يمثلون بصورة فعلية مصالح الجماهير ويدافعون عنها؟

إن أكثرية من تربّع على عرش هذه المجالس المحلية في الماضي لم تهتم إلا بمصالحها ومصالح من يحوم حولها، وهذا الأمر يعلمه المواطن جيداً، ولم يعد يؤمن بالأقوال التي تقال له في الإعلام وفي تصريحات المسؤولين، وإن إعادة المصداقية لهذه الانتخابات تقتضي تطابق الأقوال مع الأفعال، وتقتضي إيجاد آليات حقيقية تضمن نزاهتها، وتضمن محاسبة من يسخّر هذه المجالس لمصلحته الخاصة هو وزبانيته، ومن دون ذلك، ستبقى هذه الانتخابات شكلية كسابقاتها، ولا تفيد هنا لا الدعاية ولا الضجيج حولها.

إن الأفعال هي التي تعيد الثقة، ولا شيء غيرها البتّة.

اللقاء اليساري العربي يبرق معزياً ومتضامناً

تتمة المنشور ص ١

السياسات الإمبريالية التي خربت كل البلدان العربية عبر حروب طاحنة الهدف منها الاستيلاء على مقدرات أوطاننا وإعادة شعوبنا تحت نير الاستعمار الجديد، والإفساح في المجال أمام الكيان الصهيوني للسيطرة على كامل أرض فلسطين.

إن قوى اليسار والتقدم مدعوة إلى تعزيز النضال المشترك من أجل التصدي للمشروع الإمبريالي . الصهيوني الجديد بكل الأشكال، بما في ذلك المقاومة العسكرية. وهذا يتطلب تطوير اللقاء اليساري العربي باتجاه إطلاق حركة تحرر وطنية عربية جديدة قادرة على إنجاز مهمتي التحرير والتغيير.

لكم منا كل التضامن والدعم.

د. ماري ناصيف الدبس

منسقة اللقاء اليساري العربي

إدانات واسعة لمحاولة اغتيال مادورو

تتمة المنشور ص ١

ونيكاراغوا تدين

دانت سلطات نيكاراغوا محاولة الاغتيال، وقالت خارجيتها في بيان عن الرئيس دانيال أورتيغا: (لقد علمنا للتو عن الهجوم الإرهابي على رئيس فنزويلا، الأخ والرفيق نيكولاس مادورو، الذي نفذته قوى اليمين الخفية، المليئة بالكراهية والخاسرة في كل مكان، والعازمة على مواصلة تخريب أمريكيتنا). واتهمت حكومة نيكارغوا (الإرهابيين الجبناء والمجرمين) بتنفيذ الهجوم، مشيرة إلى أنهم (لم يستطيعوا ولن يهزمونا، ولن يمروا بفعلتهم).

كوبا تعرب عن تضامنها مع مادورو وتدين الهجوم

أما السلطات الكوبية فقد استنكرت محاولة اغتيال مادورو، وقالت الخارجية الكوبية إن (الجنرال العام، السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي راؤول كاسترو روز، والرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل يدينان بشدة محاولة اغتيال الرئيس نيكولاس مادورو، ويعربان عن تضامنهما ودعمهما اللامحدود له وللشعب البوليفاري العظيم).

طهران: محاولة اغتيال مادورو تهدف إلى زعزعة استقرار فنزويلا

ندد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي بمحاولة الاغتيال بشدة، واعتبر أنها (تهدف إلى زعزعة الاستقرار والأمن في فنزويلا ويخدم مصالح أعدائها حكومة وشعباً).

ونجا مادورو يوم السبت الماضي من هجوم استهدفه بطائرات مسيّرة محملة بالمتفجرات أثناء عرض عسكري في العاصمة كاراكاس.

وأكد وزير الإعلام الفنزويلي خورخي رودريغيز بعد الاعتداء الذي تعرض له مادورو وهو يلقي كلمته خلال العرض، أن الأخير (خرج دون أن يصاب بأي مكروه، وهو في هذه اللحظة يمارس مهامه العادية وعلى اتصال مستمر مع مسؤولين سياسيين ووزراء وقادة عسكريين).

اللجنة المركزية للحزب تتقدم بالعزاء

تتمة المنشور ص ١

من أفظع المجازر التي عرفتها سورية خلال السنوات الثماني الماضية، والتي راح ضحيتها مئات القتلى والجرحى.

إن هذه البشاعة في تنفيذ الجريمة وفي استهدافاتها تشير بكل وضوح إلى هوية القتلة المجرمين الذي ساهموا في ترويع المواطنين السوريين طوال السنين الماضية، كما تشير إشارة واضحة لا تقبل التأويل إلى المخططين لها، وهم الولايات المتحدة الأمريكية التي شعرت أن نفوذها ينهار في المنطقة تحت ضربات الجيش العربي السوري وحلفائه المخلصين. إن مثل هذه الجريمة لن تجعل أهالي السويداء يرضخون للمجرمين ولمؤامراتهم القذرة. فلطالما عرفت هذه المحافظة معاني البطولة والاستشهاد في سبيل الوطن.

تحية لكم أيها الشهداء الأبرار، والمجد والقوة للشعب العربي السوري وجيشه الباسل!

باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري الموحد أعزّيكم، أنتم يا أهالي الشهداء، وستبقى ذكراهم في قلوبنا.

www.alnnour.com
e-mail:annourscs@gmail.com

النور

أسست عام ١٩٥٥

8

ANNOUR - Wednesday 8 August 2018 - No. 825

السنة الثامنة عشرة ـ العدد ٨٢٥ ـ الأربعاء ٨ آب ٢٠١٨

في ذكرى ميسلون

■ صباح يوم ٢٠١٨/٧/٢٤ قام عدد من الرفاق والرفيقات من منظمة دمشق للحزب الشيوعي السوري الموحد، وعدد من الرفاق من اتحاد الشباب الديمقراطي بدمشق، ومن أصدقاء الحزب، بزيارة ضريح الشهيد البطل يوسف العظمة، ووضعوا إكليلاً من الزهور على ضريحه، وذلك تخليداً لمعركة ميسلون، معركة الشرف والبطولة، فقد أبى أن يدخل المستعمر الفرنسي إلى دمشق دون مقاومة، وهو يعلم أن عدده وعداته أقل بكثير من عدد وعتاد المستعمر الفرنسي.

استشهد يوسف العظمة ورفاقه، فخلّدهم التاريخ بحروف من ذهب، وجر الخونة العملاء عربة سيدهم غورو من ميسلون إلى دمشق، فأصبحوا رمزاً للعمالة والخيانة.

معركة ميسلون وموقف الشهيد البطل يوسف العظمة أصبحت مثلاً يحتذى به في سبيل الحرية والكرامة والاستقلال، ومازال شعبنا يقدم الشهداء حتى يومنا هذا في سبيل كرامة الوطن وازدهاره، وضد الإرهاب والصهيونية والإمبريالية الأمريكية. المجد والخلود لشهداء الوطن!

مكتبة الأسد الوطنية تحتضن معرض الكتاب في دورته الثلاثين

■ برعاية السيد الرئيس بشار الأسد افتتحت الدكتورة نجاح العطار نائب رئيس الجمهورية الدورة الثلاثين من معرض الكتاب الدولي في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق بتاريخ ٢٠١٨/٧/٣١ تحت عنوان زمجتمع يقرأ.. مجتمع يبنيس حيث يشارك اكثر من٢٠٠ دار نشر موزعة على ١٨٢ جناحا بينها ١٢٠ دار سورية تشمل مؤسسات وجهات عامة وخاصة والباقي دور عربية وأجنبية، تعرض حوالي ٢٠٠ ألف عنوان وتحقق عبر إصداراتها من الكتب في شتى صنوف المعرفة تنوعا يناسب اهتمامات مختلف شرائح القراء، وتجري على هامش المعرض العديد من المحاضرات وعروض لأفلام سورية.

يذكر أن الدورة الأولى من معرض مكتبة الأسد انطلقت عام ١٩٨٥ بعد عام من تدشين المكتبة، وتوقف المعرض لعدة سنوات بسبب الأزمة التي تمر بها البلاد.

الانتخابات.. مسؤوليتنا

■ استحقاق هام يقبل عليه السوريون بعد انقطاع دام عدة سنوات، يتجسد في انتخابات الإدارة المحلية، وفقاً للقانون رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١، هذا القانون الذي وصل إلى صيغته الحالية بعد العديد من التعديلات منذ الاستقلال حتى الآن.

ولكن على الرغم من أهمية هذا الحدث إلا أن معظم المواطنين السوريين لا يبالون به، أو ليسوا على دراية به وبآلية حدوثه، فكثيرون منهم لا يعلمون أسماء ممثليهم السابقين في مناطقهم، ولا أسماء المرشحين الحاليين ولا برامجهم الانتخابية، ومنهم من لا يرى أي جدوى في هذه الانتخابات، بسبب الآليات القديمة المتبعة للانتقاء والتحالفات والقوائم المغلقة الناجحة سلفاً، والتي تبتعد عن الشكل الديمقراطي المفترض اتباعه في مثل هذه الانتخابات، والمبالغ الخيالية التي تصرف على الحملات الدعائية والوعود الكاذبة التي صدمت الكثيرين، وغيرها من العوامل التي أفقدت المواطنين ثقتهم بهذه الانتخابات وبالناجحين فيها ممن لا تتوافر فيهم الكفاءات اللازمة للعمل، ولا التفاني في سبيل تحقيق مصالح الناس، فتراهم وقد غلّبوا مصالحهم الشخصية على المصلحة العامة، وتصبح مقاعدهم في هذه المجالس مجرد مناصب شكلية يتغنون بها وترضي مصالحهم المادية والنفسية بآن واحد، فتكون باباً للفساد في الكثير من الأحيان، أو يكون صاحبها لا يقدم ولا يؤخر ولا يستطيع أخذ أي موقف حقيقي في حال أحسنّا الظن.

ولكن اليوم وبظل اعتماد مجالس الإدارة المحلية على مبدأ اللامركزية في الإدارة، فذلك جعل الأمر في غاية الأهمية، إذ يكتسب الشعب هنا القدرة على المشاركة في عملية صناعة القرار، فيساهم ذلك في تكوين مواطنين قادرين على العمل وفاعلين كقياديين على مستوى البلاد، عن طريق الاعتماد على ممثلين تتوافر فيهم الصفات الضرورية لهذه المجالس، من كفاءة وروح المبادرة والإيمان بالتغيير والجرأة في طرح الأفكار وعدم الاستسلام للإملاءات أو الضغوط التي قد تفرضها جهة أو أخرى، وخاصة في المرحلة الحساسة التي تقبل عليها بلادنا، إذ إن مرحلة إعادة الإعمار بأمس الحاجة لمواطنين شرفاء يمثلون بلداتهم ومناطقهم ومدنهم ومحافظاتهم بقدر عال من المسؤولية وبضمير حي قادر على التمييز بين الخطأ والصواب، بين ما يصب في مصلحة الشعب السوري بالمجمل والطبقة المفقرة التي دفعت الثمن الأكبر لهذه الحرب، وما يصبّ في مصلحة حيتان الاقتصاد ورؤوس الأموال وتجار الحرب وداعميهم.

ومن هنا يجب التعامل مع هذا الاستحقاق بمسؤولية ووعي كبير من قبل المنظمات والأحزاب، والعمل على زيادة وعي الأفراد حوله، فالجلوس على الربوة، والمشاعر السلبية تجاه هذا الموضوع ستنعكس بشكل كارثيّ فيما لو جلس كل مواطن جانباً وتنصّل من مسؤوليته في الاختيار، فالمشاركة سواء بالترشح أو الانتخاب هي واجب وطني والاختيار مسؤولية، فعلينا حسن الاختيار كي لا يكون الندم رفيقنا.

ديمة حسن

أبعدوا السكر عن طعام أطفالكم

■ حذرت لجنة من الأطباء والباحثين من أن المشروبات الخالية من السكر ترفع خطر زيادة الوزن والإصابة بالسكري (النوع الثاني) إضافة إلى الخرف والسكتة الدماغية، بين البالغين في الولايات المتحدة.

وقالت اللجنة إن الأطفال أكثر عرضة للإصابة بالأمراض، لأن تناول مشروبات الحمية في سن مبكرة يمكن أن يخلق سلوكيات تستمر معهم طوال حياتهم.

ولاحظ الباحثون في جمعية القلب الأمريكية، أن مشروبات الصودا الخالية من السكر غالبا ما تُستهلك من قبل الأشخاص الذين يستهلكون عادة كميات كبيرة من المشروبات المحلاة بالسكر، كطريقة للتخلص من هذه العادة السيئة.

من القلب إلى القلب

عماد نداف

رسالة مفتوحة إلى رئيس الحكومة: هل جربتم الجلوس عند ضفة بردى؟!

■ هذا حقّنا!

نعم هذا حقنا، نحن الفقراء الذين لا يمكننا الذهاب إلى مطاعم ٥ نجوم لنرتاح قليلاً من همومنا وأعباء حياتنا.. نحن الذين لا نزال على قيد الحياة رغم حرب السنوات السبع علينا من كل جهات العالم، نحن الذين لا يمكننا التنزه إلاّ في الشوارع والحدائق العامة وعلى ضفاف الأنهار، تذهب الأسرة بكاملها، وقد أعدّت طعامها وشرابها لتجلس بجوار بردى بعيداً عن هموم الحياة، لتتجدد وتستمتع بجمال الطبيعة التي خلقها الله!

هذا حقنا تماماً، وقد مارسنا هذا الحق طويلاً، وبنت الذاكرة الشعبية على هذه الممارسة عبارات جميلة دخلت في صلب اللغة وأعطتها نكهة خاصة من السيران إلى النزهة إلى المشوار إلى الرحلة.. وهذه العبارات، ارتبطت بأسماء ذات معنى في الجهات السورية، في الشمال والجنوب والشرق والغرب.

وفي مدينة دمشق هناك أسماء سحرية لابد أن يعرفها الجميع كالغوطة، والربوة، وآخر الخط، ورصيف المعرض، والتكية، وعين الخضرة، والفيجة وغيرها . وكلها أماكن جميلة، وجمالها جعلها مكانا للفسحة.

كانت تكاليف الذهاب إليها شبه مجانية، نذهب إليها بين فترة وأخرى، ونحنّ إلى مشاويرها بين فصل وفصل، ونكتبُ شعرنا فيها، ونعلّم أطفالنا كتابة موضوعات التعبير والإنشاء عنها على مقاعد المدرسة، ونصورها في البطاقات البريدية عن جمال بلادنا؟!

نعم، كل هذه الأمكنة تضيع اليوم.. ضيعت الحرب جزءاً كبيراً منها، أما ما بقي فثمة مصيبة فيها!

نعم، من حقنا، ومن واجبنا، أن ندعوك ياسيادة رئيس الحكومة أن تزور مطاعم الربوة؟ ألم يزرها رئيس الحكومة الذي سبقك عندما تم استثمار مطعم العجلوني من قبل أحد رجال الأعمال؟!

نعم، ندعوك يا سيادة محافظ دمشق أن تجلس في مقهى من مقاهي الربوة، أليس من الطبيعي أن تجلس أنت وضيوفك في مكان جميل من أمكنة الطبيعة الحلوة في دمشق؟

نعم، يا سيادة مدير معرض دمشق الدولي، وأنت تُعدّ للدورة الستّين منه بعيداً عن بردى: ألا تعرضون لنا الآن أفلاماً عن أيام المعرض القديمة، وكيف كانت تغني فيروز لدمشق أواخر الصيف. وكيف كانت كمية المياه الباقية النظيفة تنعش زوار المدينة في مساءات المعرض في ألوانها ورذاذها الجميل النقي؟

نعم يا سيادة مدير الموارد المائية.. بماذا يمكن أن تجيب، وأنت دائماً تسعى إلى أجوبة تليق بنا أيام الحرب؟!

في نهر بردى اليوم كارثة . نعم، إنها كارثة، فرائحة البراز المتدفق عبر النهر تصدم المارة وتواجه الجالسين في المقاهي وتصبغ الماء بالمجاري دون خوف على الطبيعة والبشر!

لم يكن النهر أبداً مكاناً لتسييل مياه الصرف الصحي، فهل عجزت شبكة الصرف الصحي عن حل المشكلة، وأين هي تلك الشبكة التي دفعت سورية المليارات من أجلها ؟!

ما الذي حصل لنهر بردى؟ وهل عجزت سورية التي حاربت سبع سنوات كل جيوش العالم أن تتجاوز هذه الظاهرة البشعة؟!

إذاً، باشِروا في حل المشكلة..

رجاءً!

imadnaddaf@hotmail.com

(نُشرت هذه الزاوية في موقع بوابة الشرق (أوسط الجديدة)

الأمريكيون يخطّطون لدفن حق العودة

■ كشفت مجلة أمريكية عن مناقشات بين مستشاري البيت الأبيض، دعا فيها جاريد كوشنر (صهر الرئيس وكبير مستشاريه)، إلى (بذل الجهد الصادق لعرقلة) نشاط وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

وذكرت مجلة (فورين بوليسي) الأمريكية، أن كوشنر المتحدر من أصول يهودية، حاول التخلص بهدوء من وكالة الإغاثة (الأونروا)، التي وفرت الغذاء والخدمات الأساسية لملايين اللاجئين الفلسطينيين لعقود.

واعتبرت المجلة، أن مساعي كوشنر تأتي في إطار حملة أوسع نطاقاً من جانب إدارة الرئيس دونالد ترامب وحلفائها في الكونغرس، لتجريد الفلسطينيين من وضعهم كلاجئين في المنطقة، وإخراج قضية عودتهم إلى وطنهم من المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين.

ونقلت المجلة عن مسؤولين أمريكيين وفلسطينيين قولهم، إن هناك فقرتين على الأقل تشقّان طريقهما من خلال الكونغرس لمعالجة هذه القضية.

وكان كوشنر وفقا للمجلة مترداً في التحدث علانية عن دوره الدبلوماسي في الشرق الأوسط، فيما كانت خطة السلام، التي عمل عليها مع مسؤولين أمريكيين لمدة ١٨ شهراً، واحدة من أكثر وثائق واشنطن سريّة وتعقيداً.

وكشفت المجلة أن موقف كوشنر من قضية اللاجئين وعداءه تجاه (الأونروا) كان واضحاً في رسائل البريد الإلكتروني الداخلية التي كتبها كوشنر وآخرون في وقت سابق من هذا العام.

وكتب كوشنر عن الوكالة في واحدة من تلك الرسائل المدونة بتاريخ ١١ كانون الثاني (يناير) الماضي، وأرسلها للعديد من كبار المسؤولين، بمن فيهم مبعوث ترامب للسلام في الشرق الأوسط جيسون جرينبلات: (من المهم أن يكون هناك جهد صادق ومخلص لتعطيل (الأونروا). ووفقاً للمجلة زعم كوشنر (أن هذه الوكالة تديم الوضع الراهن، وهي فاسدة، وغير فعالة ولا تساعد على السلام).

وأشارت المجلة إلى أن العديد من مؤيدي إسرائيل في الولايات المتحدة يعتقدون اليوم أن (الأونروا) جزء من بنية تحتية دولية أبقت قضية اللاجئين بشكل مصطنع حية، وزرعت الآمال بين الفلسطينيين في المنفى، بأنهم قد يعودون يوماً ما إلى ديارهم، وهو أمر تستبعده إسرائيل بشكل قاطع.

ويشير منتقدو الوكالة بشكل خاص إلى سياستها في منح وضع (لاجئ) ليس فقط لأولئك الذين فروا من فلسطين منذ ٧٠ عاماً، بل لأحفادهم أيضاً وهو ما يرفع عدد اللاجئين إلى حوالي ٥ ملايين، يعيش ثلثهم تقريباً في مخيمات الأردن ولبنان وسورية والضفة الغربية وغزة. وقالت المجلة إن محاولة تدمير (الأونروا)، تظهر أن إدارة ترامب مستعدة لإعادة صياغة شروط قضية اللاجئين الفلسطينيين لصالح إسرائيل، على غرار ما فعلت في قضية رئيسية أخرى في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، عندما اعترف ترامب بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل.

طرطوسيات.. آمال طال انتظارها!!

■ لا أعتقد أن أحداً يخالفني الرأي في طرطوس بأن الضجيج الإعلامي الذي يثار حول الاهتمام بالواقع الخدمي بطرطوس لا يشوبه الكثير من التضخيم، فالمشاريع التي باشرتها الحكومة سواء تلك المتعلقة بالطرق بين المحافظة وبعض المناطق كطريق الدريكيش طرطوس، أو المباشرة بتجهيز المناطق الصناعية أو الانتهاء من عقدتي مدخل المدينة تهم المواطن كثيراً ما دام هناك قضايا أكثر أهمية تلامس حياته اليومية.

طبعاً هذا لا يمنعنا من أن نقول للحكومة شكراً، ولكن نتمنى المزيد فتفضلوا لنسرد معاً بعض الهموم والمنغصات التي نأمل حلّها:

مرحلة جديدة في قطاع التعاون السكني بطرطوس بعد انتخاب المكتب الجديد، بعد أن مر القطاع السكني في مرحلة سابقة من الاتهامات والشكاوى والتصرفات غير المقبولة، فهل يملك المكتب التنفيذي المنتخب القدرة على قيادة العمل في هذا القطاع خلال الفترة القادمة بما ينعكس بشكل إيجابي على سمعة التعاون السكني ويؤدي إلى معالجة الصعوبات التي تواجه الجمعيات؟ وهل من مدة محددة لتنفيذ العقود الموقعة مع المكتتبين الذين فقدوا القدرة على تحمل المزيد سواء من حيث الوعود والتسويف أو من حيث زيادة الأقساط؟ وهل بإمكانهم إعادة الألق إلى هذا القطاع الذي كاد أن يفقد سمعته؟ نأمل ذلك وننتظر!

العديد من مشاريع الصرف الصحي بطرطوس رصدت لها أموال وبوشر بتنفيذها منذ سنوات عديدة دخلت نفق التعثر والتوقف وعدم الاستكمال، لأسباب مختلفة معظمها غير موضوعي، وقد انعكس هذا الواقع سلباً على الأعمال المنفذة وعلى المال العام وعلى خدمة القرى والمدن المستهدفة. ووفق ما أثير خلال زيارة وزير الموارد المائية إلى طرطوس تبين أن قيمة هذه المشاريع يصل إلى نحو ٢٦ مليار ليرة، وأنفق الكثير منها دون فائدة تذكر حتى الآن، بل إنها ستبقى بدون فائدة إذا لم تستكمل محطات المعالجة بالتوازي معها حتى لا تشكل نهاياتها أنهاراً من مياه الصرف الصحي في الوديان والأنهار والطبيعة كما جرت العادة.

فمن هو صاحب القرار في كشف أسباب تعثر المشاريع التي لم تكتمل وما هي أسباب عدم إنهاء بعض المشاريع خلافاً لما طالب ووجه به وزير الموارد المائية الذي رفض تخصيص مبالغ مالية لمشاريع جديدة قبل استكمال المشاريع المباشر بها والمتعثرة وتوعد يومذاك بمساءلة ومحاسبة المقصرين، ومازلنا ننتظر نتائج هذه المحاسبة.

علماً أن السيد الوزير كان قد وعد خلال زيارة رئيس الحكومة الأخيرة لطرطوس بمعالجة الأسباب التي أدت وما زالت تؤدي إلى توقف العمل في مشروع محطة المعالجة الرئيسية للصرف الصحي بطرطوس والتي مضى على المباشرة بها من قبل شركة طهران ميراب الإيرانية أكثر من تسع سنوات، ومع ذلك مازالت نسبة التنفيذ قليلة جداً.

نأمل إيجاد حلول سريعة لهذا!!

يشعر مالكو وسائقو الدراجات الآلية (النظامية) المستوردة والمسجلة في دوائر النقل أصولاً بالغبن والظلم الشديدين بسبب التعليمات التي تمنعهم من الدخول إلى المدن والتجول فيها.. ويستغربون مثل هذه التعليمات بحق وسائط نقل خفيفة وغير مكلفة في الوقت الذي تعتبرها الكثير من الدول حتى المتقدمة منها أنها وسيلة نقل مناسبة بيئياً واقتصادياً خاصة لذوي الدخل المحدود.

فهل من إجراءات لدى وزارة الداخلية وقيادات الشرطة تحد من ظاهرة انتشار الدراجات النارية غير المرخصة ومصادرتها بشكل نهائي، إضافة إلى مصادرة تلك الدراجات التي تتسبب بالضجيج نتيجة أصواتها القوية بعد قيام أصحابها بفتح (أشكماناتها) ونزع ماص الضجيج أو مخفف الضجيج منها؟ ولماذا لا يخضع راكب الدراجة للمطالبة بالحصول على شهادة قيادة دراجة نارية مع إلزام راكب الدراجة بارتداء الخوذة بشكل إجباري لحمايته أثناء الحوادث؟

نتمنى إيجاد حلول ناجعة وناجحة وسريعة لهذه المشكلة!

ظاهرة تكديس النخالة في مطحنة طرطوس ومعظم المطاحن العامة تنذر بالخطر، فالقطاع العام لا يشتري المادة لصالح معامل الأعلاف، والقطاع الخاص يحصل عليها من المطاحن الخاصة بسعر منافس.

لماذا لا يُكسر السعر ليصبح منافساً للقطاع الخاص.

ولماذا لا يتم تأمين مستودعات وساحات لهذه النخالة بعيداً عن المستودعات المخصصة لتخزين الطحين؟

نأمل إيجاد حلول تنعكس إيجاباً على الشارع الطرطوسي الذي ملّ من الوعود التي لا تشبه إلا الوعود الانتخابية.

رمضان إبراهيم

الجمهورية العربية السورية ـ دمشق ـ المزرعة ـ شارع عمر المختار ● هاتف ٣٣٢٤٩١٤ – ٣٣٤٢٥٧٢ – ٣٣٤٢٥٧٣ ● فاكس ٣٣٤٢٥٧١ – ٤٤٢٢٣٨٣ ص.ب ٧٣٩٤ www.alnnour.com e-mail:annourscs@gmail.com

الطباعة: المؤسسة العامة للطباعة